الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): قاقي ايمان المولود(ة) بتاريخ: 1999/05/2 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو س.) رقم: 201789033 الصادرة بتاريخ: 2017-2-19 عن: بلدية المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021-2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي الكلي - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2019

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/19

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:

قلقول إيمان

تحت عنوان:

دور السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي الكلي

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2019

لجنة المناقشة:

ا. مغني ناصر	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســا**
د. يحياوي عمر	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا و مقررا**
د. بن دقفل كمال	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2022/2021

كلمة شكر

- نشكر الله و نحمده على ما أكرمنا به من علم بما شاء و عون و قوة و صبر وجعلنا الله و إياكم من الشاكرين.
- بكل امتنان وعرفان، أقدم أسمى معاني الشكر والتقدير والاحترام إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة لإنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف **يحياوي عمر** لما قدمه لي من نصائح وإرشادات قيمة لكي يرى هذا العمل النور.
- الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل **مغني ناصر** الذي كان له الفضل الكبير في إنجاز هذا البحث.
- الشكر والتقدير **لأساتذة قسم العلوم الاقتصادية** على نصائحهم وتوجيهاتهم القيمة.
- الشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذه المذكرة.

"أشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة سواء من قريب أو من بعيد".

أشكركم جميعا

الإهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى:

- من قال فيهما الله عز وجل " **و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا** "
- أمي الغالية على قلبي إلى من نورت دربي، إلى من كانت سبب في وجودي، إلى من كانت تستقبلني بابتسامة و تودعني بدعوة، إلى روح أمي الطاهرة رحمها الله و اسكنها فسيح جناته.
- إلى أبي حفظه الله و رعاه و أطال الله في عمره.
- إلى كل إخوتي وأخواتي، وأخص بالذكر من أنار لي درب العلم وكان شديد الحرص على مشواري الدراسي، أستاذي ومعلمي **"أخي عمار"**.
- إلى كل الأصدقاء والأحباب والزملاء.

إيمان

الفهـرس العـام

كلمـة شكر

الإهـداء

قائمـة الأشكـال

قائمـة الجداول

المقدمة العامة.....أ- ز

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية و التوازن الاقتصادي العام

تمهيد.....01

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.....02

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.....02

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية.....03

أولا: النفقات العامة.....03

ثانيا: الإيرادات العامة.....08

ثالثا: الموازنة العامة.....13

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية.....18

المبحث الثاني: ماهية التوازن الاقتصادي العام.....20

المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي و أشكاله.....20

أولا: مفهوم التوازن الاقتصادي.....20

ثانيا: أشكال التوازن الاقتصادي.....21

المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكلاسيكي.....22

أولا: التوازن في سوق العمل.....22

ثانيا: التوازن في سوق السلع و الخدمات.....25

ثالثا: التوازن في السوق النقدي.....26

المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكينزي.....29

أولا: التوازن في سوق السلع و الخدمات.....29

ثانيا: التوازن في السوق النقدي.....30

ثالثا: التوازن في سوق العمل.....32

المطلب الرابع: نموذج هيكس و هانسن للتوازن الاقتصادي العام (IS- LM).....33

أولا: اشتقاق منحنى (IS).....34
ثانيا: اشتقاق منحنى (LM).....35
ثالثا: التوازن في السوقين معا و تحديد منحنى (IS – LM).....36

خلاصة الفصل الأول.....38

الفصل الثاني: تحليل دور السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019.

تمهيد.....40
المبحث الأول: الاتجاهات العامة للسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019.....41
المطلب الأول: مسار السياسة الانفاقية العامة في الجزائر (2001-2019).....41
أولا: تصنيف النفقات العامة في الجزائر.....41
1- نفقات التسيير (الجارية).....41
2- نفقات التجهيز (ميزانية الاستثمار).....42
ثانيا: تطور السياسة الانفاقية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).....43
1- السياسة الانفاقية خلال الفترة (2001-2014).....43
2- السياسة الانفاقية خلال الفترة (2015-2019).....44
المطلب الثاني: مسار سياسة الإيرادات العامة في الجزائر (2001- 2019).....46
أولا: تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر.....46
1- الإيرادات الإجبارية.....46
2- الإيرادات الاختيارية.....47
ثانيا: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2019).....48
1- تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014).....48
2- تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2015- 2019).....49
المطلب الثالث: الموازنة العامة في الجزائر (2001- 2019).....50
أولا: مفهوم الموازنة العامة في التشريع الجزائري.....50
ثانيا: هيكل الموازنة العامة في التشريع الجزائري.....51
1- تبويب النفقات العامة في الجزائر.....51
2- تبويب الإيرادات العامة في الجزائر.....52
ثالثا: تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2019).....52

1- تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014).....52
2- تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2015- 2019).....53

المبحث الثاني: مدى مساهمة السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي العام في الجزائر (2001-2019).....55
المطلب الأول: مدى مساهمة السياسة المالية في ضبط التوازن الداخلي.....55
أولا: مدى مساهمة السياسة المالية في ضبط التضخم.....55
ثانيا: مدى مساهمة السياسة المالية في تخفيض البطالة.....56
المطلب الثالث: مدى مساهمة السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي الخارجي (ضبط توازن ميزان المدفوعات).....58
خلاصة الفصل الثاني.....62

الخاتمة العامة.....64

قائمة المراجع.....70

قائمــة الجـداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحـة
01	تطور نفقات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)	43
02	نفقات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2015- 2019)	45
03	إيرادات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	48
04	تطور إيرادات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	49
05	تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	53
06	الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2015- 2019)	54
07	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	55
08	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2019)	57
09	رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	59

قائمـة الأشكـال

الرقم	العنوان	الصفحـة
01	العوامل المحددة لحجم وحدود النفقات العامة للدولة	06
02	الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي	22
03	عرض العمل في النموذج الكلاسيكي	23
04	التوازن في سوق العمل في النموذج الكلاسيكي	24
05	التوازن في سوق العمل والإنتاج في النموذج الكلاسيكي	25
06	التوازن في سوق السلع والخدمات في النموذج الكلاسيكي	26
07	التوازن في السوق النقدي في النموذج الكلاسيكي	27
08	نموذج التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيكي	28
09	التوازن بين سعر الفائدة ومستوى الدخل	30
10	العلاقة بين الدخل الكلي وسعر الفائدة في النظرية الكينزية	31
11	التوازن في سوق العمل في النظرية الكينزية	32
12	اشتقاق منحنى (IS)	34
13	اشتقاق منحنى (LM)	35
14	نموذج هكس وهانسن للتوازن الاقتصادي العام	37

المقدمة العامة

مقدمـة عامـة

تعد السياستان النقدية والمالية من أهم المواضيع الاقتصادية التي كانت ولا تزال تشغل الكثير من المفكرين الاقتصاديين وصانعي القرار في معظم دول العالم، ولعل أهميتهما تظهر في مدى تأثيرهما على المتغيرات الاقتصادية كالتضخم، البطالة والنمو الاقتصادي وغيرها.

وقد بدأ الاهتمام بالسياستين النقدية والمالية يظهر في الأدبيات الاقتصادية، بعد أن شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة متتالية لم يألفها من قبل، جسدها كل من الكساد، التضخم والكساد التضخمي، مما أدى إلى ظهور عدة مدارس اقتصادية عملت على تشخيص هذه المشكلات واقتراح طرق لمعالجتها، فاحتلت السياسة النقدية في القرن التاسع عشر موقع الصدارة في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية، إذ كانت الأداة الوحيدة المعتمدة في تحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي، وشهدت هذه السياسة تراجعا مؤقتا في القرن العشرين وذلك ابتداء من سنة 1929 على إثر تطبيق التعاليم الكينزية التي قامت على تأكيد فعالية السياسة المالية كأداة محددة للسياسة الاقتصادية الكلية، ووسيلة فعالة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، لتسترجع السياسة النقدية مكانتها من جديد في منتصف القرن العشرين على يد رائد مدرسة شيكاغو "ميلتون فريدمان".

وبعد أن أكتمل هيكل السياسة النقدية والمالية في الفكر الاقتصادي المعاصر، أصبحت جميع دول العالم تعتمد عليهما بشكل أكبر في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ودفع سبل التنمية، وخاصة الدول النامية التي جعلت هذه الأخيرة هدفها الأول، إذ جندت كل وسائلها المادية والبشرية لمسايرتها والالتحاق بمصاف الدول المتقدمة.

فتحقيق التنمية الاقتصادية يشترط توفر سياسة اقتصادية محكمة قادرة على الجمع والملاءمة بين أدواتها المختلفة. فإذا كانت سياسة سعر الصرف تسعى جاهدة لاستقرار قيمة العملة، والسياسة التجارية تهدف إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، فإن السياستين النقدية والمالية يكمن دورهما في جعل الطلب الكلي مساويا للعرض الكلي داخل ربوع الاقتصاد الوطني، إذ قد يؤدي فائض الطلب إلى جرف الاقتصاد نحو هاوية التضخم النقدي، في حين يؤدي فائض العرض إلى زج الاقتصاد في بؤرة الكساد وانخفاض المستوى العام للأسعار. وبهذا يتضح دور هاتين السياستين في تحقيق الهدف المنشود الذي تصبو إليه السياسة الاقتصادية ألا وهو " التوازن الاقتصادي".

لقد أختلف مفهوم التوازن الاقتصادي باختلاف المدارس الاقتصادية، فالمدرسة الكلاسيكية اعتبرته محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في أسواق السلع، النقد والعمالة، وذلك عند مستوى التشغيل الكامل للاقتصاد وفي ظل عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. أما المدرسة الكينزية فقد كان موقفها مخالفا لما ذهب إليه الكلاسيك، فهي لم تهتم بالجزئيات بل اهتمت بدراسة التوازنات الكلية، وأن التوازن عندها يتحدد دون مستوى التشغيل الكامل مع ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لكن بين

هذا وذاك، فإن جوهر التوازن الاقتصادي عند كل المدارس هو الوصول إلى تلك المعادلة التي تجعل الطلب الكلي مساويا للعرض الكلي أمام ضغط المتغيرات الاقتصادية الداخلية منها والخارجية، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فلا يمكن للسياسة الاقتصادية في أي دولة من النهوض والارتقاء وتحقيق معادلة التوازن الاقتصادي والتخلص من الأزمات والمشاكل الاقتصادية من دون التنسيق والتوفيق بين أهداف ووسائل كل من السياستين النقدية والمالية، تجنبا للتعارض والتضارب والتناقض بين هاتين السياستين، وقد تأكد ذلك أكثر بعد مجيء الاقتصادي الأمريكي "والتر هيلر" الذي دعا إلى عدم التعصب لسياسة معينة، بل طالب بضرورة مزج أو خلط كل من الأدوات النقدية والمالية بنسب معينة حتى يتسنى تحقيق أكبر قدر من الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي.

والدول النامية في سعيها للتأثير على نشاطها الاقتصادي ومعالجة اختلالاتها الاقتصادية بالاستناد إلى أدواتها المالية والنقدية، أخذت من يوم لأخر تدخل إصلاحات جذرية على منظومتها المالية والنقدية. والجزائر كباقي الدول النامية عرفت تحولات مالية ونقدية عميقة منذ شروعها في الإصلاحات الاقتصادية، والتي كانت بدايتها سنة 1988 وهي البداية الحقيقية لانتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وتجسد ذلك فعليا وفقا للإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي بموجب قانون النقد والقرض 90-10، والذي ظهر فيه اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم تداول النقود مع توضيح أدواتها، ومنح الاستقلالية للبنك المركزي في إدارتها، ناهيك عن الإصلاحات المالية – إلى جانب النقدية- التي شهدتها الجزائر أثناء إصلاحاتها المدعومة، والتي اعتمدت فيها على أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية كخيار لدفع سبل التنمية ومعالجة الهزات والاختلالات الاقتصادية.

نخلص للقول أن عملنا هذا سينصب على دراسة السياسة المالية و دورها في ضبط التوازن الاقتصادي، مع الإشارة إلى حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2019، وهي الفترة التي نسلط الضوء عليها لإجراء دراستنا التطبيقية.

وعلى ضوء كل ما تقدم تتبلور لدينا إشكالية البحث التالي:

طرح الإشكالية

إذا كانت **السياسة المالية** من أهم الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة في معالجة الهزات والاختلالات الاقتصادية، **فما مدى مساهمتها في ضبط التوازن الاقتصادي العام؟ وما واقع ذلك في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2019؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياسة المالية، وما هي أهدافهما؟
- ما هي مختلف المراحل التي مرت بها السياسة المالية في الفكر الاقتصادي؟

– ماذا نعني بالتوازن الاقتصادي العام، وما هي مؤشراته و نماذجه؟

– ما هي آلية عمل السياسة المالية المعتمدة في معالجة الاختلالات الاقتصادية، وضبط التوازن الاقتصادي الكلي ؟

– ما مدى مساهمة السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي العام في الجزائر خلال الفترة 2001–2019؟

الفرضيات

– نعتبر أنه لا يمكن فهم أي مرحلة من المراحل التي مرت بها السياسة المالية في الفكر الاقتصادي إلا بالعودة إلى الافتراضات والأسس النظرية التي قامت عليها، وكذا الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

– تؤدي أدوات السياسة المالية دورا بارزا في تنفيذها والتأثير على المتغيرات الاقتصادية، وتختلف هذه الأدوات من دولة لأخرى تبعا لاختلاف نظمها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

– تستجيب آلية عمل السياسة المالية للوضعية الاقتصادية السائدة، وتساهم وبشكل فعال في ضبط التوازن الاقتصادي الكلي .

– رغم كل الإصلاحات المالية التي عرفتها الجزائر، فإن مساهمة السياسة المالية تبقى قاصرة عن ضبط التوازن الاقتصادي العام، لارتباط بعض التوازنات الاقتصادية بعوامل خارجية أكثر منها داخلية.

أسباب اختيار الموضوع

هناك مجموعة من الأسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نوردها كالتالي:

– أهمية المشكلة المطروحة للدراسة.

– مدى توفر الإمكانيات لتناول المشكلة المطروحة وفهمها.

– الاهتمام الواسع والمتزايد للعديد من الدول النامية والمتقدمة بالسياسة المالية، باعتبارها أهم أدوات السياسة الاقتصادية الأكثر فعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي ومعالجة الهزات والأزمات الاقتصادية؛لاسيما في الدول الريعية ، و الجزائر إحدى تلك الدول.

– الرغبة في التعرف على اتجاهات السياسة المالية في الجزائر، بعد التوجه نحو اقتصاد السوق، و مرور عشرين سنة تقريبا من الألفية الثالثة.

تحديد إطار الدراسة

باعتبار أن موضوع السياسة المالية من المواضيع العامة في الاقتصاد، فإنه من الصعب إسقاطه على دراسة واحدة تشمل جميع الدول لاختلاف نظمها وظروفها وهياكلها الاقتصادية. لذلك قسمنا هذا البحث إلى جانبين: نظري وتطبيقي. فالجانب النظري أبرزنا فيه تطور السياسة المالية ابتداء من الفكر الكلاسيكي وصولا إلى الفكر الاقتصادي المعاصر، مع الإشارة إلى وضع اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة. أما الجانب التطبيقي فيتمثل في الاقتصاد الجزائري، وذلك لإمكانية جمع الإحصائيات عن

السياسة المالية في الجزائر. وقد كان الإطار الزماني لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2019. على أن يكون خروجنا عن هذه الفترة بالعودة إلى الفترات السابقة إنما هو فقط من أجل توسيع المجال لإجراء المقارنة بين مختلف الفترات لتوسيع الفهم أكثر، ووضع بعض المفاهيم في سياقها التاريخي.

أهداف البحث

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوردها كالتالي:

– محاولة فهم تطور السياسة المالية، والتوازن الاقتصادي عبر تطور المدارس الاقتصادية.

– التعرف على الأدوات التي تعتمد عليها السياسة المالية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، وعلى التوازن الاقتصادي.

– محاولة فهم آلية عمل السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي؛

– الوقوف على أهم التطورات المالية في الجزائر منذ بداية تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية (2001) إلى غاية 2019، لمعرفة انعكاسات هذه البرامج على أداء السياسة المالية.

– التعرف على مدى مساهمة السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي العام في الجزائر.

أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته، من المكانة التي تحتلها السياسة المالية، في هيكل السياسة الاقتصادية لكل دولة، وذلك بوصفها أداة هامة في يد السلطات المالية" خاصة في الاقتصاديات الريعية" تعتمد عليها لعلاج الإختلالات الاقتصادية، والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

الدراسات السابقة

إن الدراسات في مجال السياسة المالية و التوازن الاقتصادي، أخذت حيزا محترما من الأبحاث سواء ما أخذ منها الصبغة العمومية، أو تعلق بحالة الجزائر. وبعد استطلاعنا على بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع، والتي نورد بعضها على النحو التالي:

– أطروحة دكتوراه تحت عنوان "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990–2004"، قدمها الباحث دراوسي مسعود، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، حيث اعتمد فيها على ستة فصول. الفصل الأول تناول فيه مفهوم السياسة المالية وتطورها، وقد أدرج تحته أربعة مباحث، تناول في المبحث الأول دور الدولة في النشاط الاقتصادي حيث تعرف فيه على مفهوم الدولة وتطورها وماهية السياسة الاقتصادية وأدواتها. والمبحث الثاني خصصه لمفهوم السياسة المالية وتطورها. أما المبحث الثالث فقد تطرق فيه إلى العوامل المؤثرة في السياسة المالية والتي قسمها إلى عوامل سياسية، إدارية، وأثر النظام المالي، ليستعرض في المبحث الرابع أهداف السياسة المالية. أما الفصل الثاني فقد خصصه للحديث عن التوازن، حيث تناول فيه أربعة مباحث، تعرض في

المبحث الأول إلى مفهوم التوازن، أشكاله وتطوره في الفكر الاقتصادي. والمبحث الثاني عرج فيه على التوازن الكلي في النظام الاقتصادي، لينتقل إلى العلاقة بين التوازن المالي للموازنة العامة والتوازن الاقتصادي، وأهمية نظرية التوازن الاقتصادي، وذلك في المبحث الثالث والرابع على الترتيب. أما الفصل الثالث الذي عنونه بأدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي، تطرق فيه كذلك إلى أربعة مباحث، تناول في المبحث الأول مفهوم النفقات العامة، أنواعها وأثارها الاقتصادية. وفي المبحث الثاني تعرف فيه على مفهوم الإيرادات العامة، أنواعها وأثارها الاقتصادية، ليستعرض في المبحث الثالث مفهوم الموازنة العامة، إعدادها، تبويبها، اعتمادها ومراقبتها. والمبحث الرابع خصصه لمعرفة آلية عمل السياسة المالية. أما الفصل الرابع فقد وضح فيه العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية وذلك في أربعة مباحث. استعرض في المبحث الأول مفهوم السياسة النقدية وأهدافها، لينتقل في المبحث الثاني إلى أدوات السياسة النقدية بما فيها الأدوات الكمية والأدوات الكيفية. والمبحث الثالث تناول فيه التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، ليختم الباحث هذا الفصل بمبحث رابع تحدث فيه عن الآثار المتبادلة بين السياستين النقدية والمالية. أما الفصل الخامس فقد استعرض فيه الوضع الاقتصادي العام للجزائر من خلال أربعة مباحث، الأول عرج فيه عن الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط الاقتصادي المركزي (1967-1979). ثم تعرف في المبحث الثاني عن الوضع الاقتصادي خلال مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989)، والمبحث الثالث تناول فيه مرحلة الانتقال والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، ليختم هذا الفصل بموضوع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة. أما الفصل السادس الذي اختتم به دراسته اختار له عنوانا بالسياسة المالية المطبقة خلال الفترة 1990-2004، فقد تناول فيه السياسة الانفاقية والسياسة الإيرادية العامة وكذا الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة المدروسة، ليستعرض في الأخير التوازن الاقتصادي العام في الجزائر.

- أطروحة دكتوراه تحت عنوان "النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي"، قدمها الباحث عبد الرزاق حساني، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق. فقد تناول فيها جانبين نظري وتطبيقي، فالجانب النظري تطرق فيه إلى أربعة فصول. استعرض في الفصل الأول مفهوم النقد، وظائفه و تطوره. والفصل الثاني تناول فيه الطلب على النقد في التحليل النقدي النيوكلاسيكي والنيوكينزي، ليعرج في الفصل الثالث على العرض النقدي كمتغير خارجي من خلال حديثه عن نظرية المضاعف النقدي، ثم العرض النقدي كمتغير داخلي (نظرية المحفظة المالية). أما الفصل الرابع تناول فيه السياسة النقدية، حيث تطرق إلى مفهومها، أهدافها وأدواتها، ليستعرض التوجهات الرئيسة للسياسة النقدية واستقرار الأسعار في الأجل الطويل، وكذا الترتيبات المؤسساتية للسلطة النقدية وأثرها على أهداف السياسة النقدية. أما الجانب التطبيقي أدرج تحته الباحث ثلاثة فصول. الفصل الأول أبرز فيه تطور الاقتصاد السوري وقضية الإصلاحات الاقتصادية، ليعرج في الفصل الثاني على الواقع الراهن للسياسة النقدية في سوريا، واختتم الباحث دراسته التطبيقية

بفصل ثالث عنونه بأسس تطوير وتحديث النظام النقدي في سوريا، فأستهله بالمحاور الرئيسية للإصلاح النقدي ثم تطرق إلى أهداف وأدوات السياسة النقدية وفي الأخير أكد على ضرورة الإصلاح المؤسساتي للنظام النقدي.

– مذكرة ماجستير تحت عنوان " فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر" قدمها الطالب علي حمزة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002. فقد أحاط بجوانبها من خلال خمسة فصول. تناول في الفصل الأول السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي، ثم تعرف على مفهومها، أهدافها، أدواتها وأثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية وذلك في الفصل الثاني. أما الفصل الثالث فقد خصصه لعرض تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي، ثم تطرق إلى مفهومها، أهدافها وأدواتها، ليحدد فعاليتها على التوازن الاقتصادي الكلي "نموذج (IS–LM)"، وبعد ذلك عرج على واقع وأفاق سياسة الميزانية في ظل الإصلاحات الاقتصادية. أما الفصل الرابع فقد استعرض فيه الطالب الرسالة الجديدة للجهاز المصرفي الجزائري ودوره في تنمية الاقتصاد في ظل الإصلاحات الاقتصادية، حيث وضح هيكل الجهاز المصرفي الجزائري وإعادة هيكلة المؤسسات المصرفية والتغييرات في بنيتها، وكذلك النتائج المالية والنقدية لسيرورة عمليات الإصلاح. والفصل الخامس عنونه بتسلسل الإصلاحات الهيكلية وتحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، إذ تناول فيه الأزمة النفطية لسنة 1986 ومحاولات الإصلاح الأولى، ثم تطرق إلى الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية، ليبين مراحل وأشكال التسهيلات والمساعدات المالية التي تلقتها الجزائر من صندوق النقد الدولي وانعكاساتها على الجانب الاجتماعي.

منهج الدراسة

بغية الإلمام الجيد بجميع جوانب البحث اعتمدنا على منهجين: الوصفي والتحليلي. فالمنهج الأول يعتمد عليه لوصف مختلف عناصر البحث من خلال مجموع المفاهيم والتعاريف. أما المنهج الثاني فيستعمل لتحليل بعض الظواهر والبيانات التي يتضمنها البحث. وقد عززنا هذين المنهجين بمنهج أخر، وهو المنهج التاريخي الذي يعتمد عليه لإبراز التطور التاريخي للسياسة المالية عبر تطور المدارس الاقتصادية، وكذا عند توضيح اتجاه وأداء السياسة المالية في الجزائر.

خطة البحث

حتى نتمكن من الإجابة عن الإشكالية العامة التي يدور حولها البحث، والأسئلة الفرعية، واختبار صحة الفرضيات من عدمها، سنقوم بتقسيم هذا البحث إلى فصلين تتقدمهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة تتضمن ملخص شامل للبحث وأهم النتائج المتوصل إليها وكذا التوصيات.

فالفصل الأول "الجزء النظري" سنتناول فيه الإطار النظري للسياسة المالية و التوازن الاقتصادي العام، حيث نتعرف فيه على مفهوم السياسة المالية، أدواتها و أهدافها. و المبحث الثاني سنخصصه لمعرفة

ماهية التوازن الاقتصادي العام، من خلال التطرق لمفهومه، وتطوره من خلال تطور المدارس الاقتصادية.

أما الفصل الثاني "الجزء التطبيقي" فسنخصصه لتحليل دور السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019، والذي نقسمه بدوره إلى مبحثين. نتطرق في المبحث الأول إلى الاتجاهات العامة للسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019، نتعرف فيه على مسار السياسة الانفاقية، السياسة الإيرادية والموازنة العامة. في حين نتناول في المبحث الثاني مدى مساهمة السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي العام في الجزائر (2001- 2019)، نتطرق من خلاله إلى مدى مساهمة السياسة المالية في ضبط التوازن الداخلي (التضخم و البطالة)، و كذلك إلى مدى مساهمة السياسة المالية في ضبط التوازن الخارجي أي توازن ميزان المدفوعات.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة المالية و التوازن الاقتصادي العام

تمهيد

حظيت السياسة المالية باهتمام واسع وكبير في الفكر الاقتصادي، إذ أن البداية الأولى التي تبلورت فيها معالمها كانت مع ظهور المدرسة الكلاسيكية، التي عجزت على إخراج النظام الرأسمالي من أزمة الكساد العالمي لسنة 1929، لتظهر على أنقاضها مدرسة جديدة "المدرسة الكينزية"، التي أحدثت ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي، بإدخالها لأساليب ووسائل تحليل جديدة، أسقطت فروض وأسس الفكر الكلاسيكي، لكن سرعان ما فشلت هذه المدرسة لتحل محلها المدرسة النقدوية المعاصرة، التي حاولت الاستفادة مما توصل إليه الفكر الكلاسيكي والكينزي على حد سواء.

هذا وبعد أن تجسدت أسس ومعالم السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر أصبحت تساهم وبشكل كبير في رسم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، مما جعل هذه الأخيرة تأخذها كركيزة أساسية للتأثير على النشاط الاقتصادي، ومن ثم تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي. وتختلف طبيعة وأهداف السياسة المالية من دولة لأخرى، تبعا لاختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وللإحاطة بجوانب هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى مبحثين كالتالي:

- المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.
- المبحث الثاني: ماهية التوازن الاقتصادي العام.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

إن انتقال مفهوم الدولة من الدولة "الحارسة" إلى الدولة "المتدخلة" أعطى أبعادا جديدة للسياسة المالية تبلورت في شكل أفكار ونظريات تستدعي تدخلا أكبر للدولة لتنظيم شؤون المجتمع، ليصبح بذلك مفهوم ومضمون السياسة المالية مرتبطا بموضوعها ويختص بتوجيه المتغيرات المالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الرامية إلى تحقيق توازنات الاقتصاد الوطني. وللإلمام الجيد بماهية السياسة المالية يتطلب منا تناول مفهومها، أدواتها، وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

يقتضي المفهوم العام للسياسة المالية الإحاطة بمختلف التعاريف التي تطورت مع تطور الفكر الاقتصادي. فقد اختلف مفهومها بشكل كبير وواسع حتى أصبحت تمثل أهم أداة للسياسة الاقتصادية العامة للدولة. ومن أهم التعاريف التي تناولتها النظرية الاقتصادية نذكر:

1- التعريف الأول: يقصد بالسياسة المالية "استخدام السياسة الضريبية والإنفاق العام والقروض العامة للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة، وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص واستخدامها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي".[1]

2- التعريف الثاني: تعرف السياسة المالية بأنها "مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد الوطني والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة".[2]

3- التعريف الثالث: هي "الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة".[3]

4- التعريف الرابع: السياسة المالية هي "استخدام السلطات العامة لإيرادات الدولة من ضرائب وقروض عامة، والنفقات العامة التي تجمعهما معا موازنة الدولة، من أجل مواجهة مسؤوليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي".[4]

من خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف العام للسياسة المالية، وهي مجموع الإجراءات والتوجهات والنشاطات التي تتطلب من الدولة استخدام أدواتها العامة المتمثلة في النفقات العامة،

---

[1] عبد الواحد عطية، **الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 02.

[2] محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 212.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 40.

[4] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود و المصارف و النظرية النقدية**، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 1999، ص 452.

الإيرادات العامة والموازنة العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص، وذلك من أجل تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على النشاط الاقتصادي باستخدام أدواتها الثلاثة المتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة. وتختلف طبيعة هذه الأدوات من بلد إلى أخر تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفيما يلي سنحاول دراسة كل أداة على حدى.

أولا: النفقات العامة

لقد تطور مفهوم النفقات العامة بتطور علم المالية وتطور مفهوم الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، حيث ازداد حجمها وتعددت تقسيماتها إلى أن أصبحت تمثل أداة رئيسية للسياسة المالية.

1- تعريف النفقات العامة وأركانها

تعرف النفقات العامة على أنها "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة".[1]

ومن خلال هذا التعريف يمكن تحديد ثلاثة أركان للنفقات العامة يشترط توافرها، وهي:[2]

- النفقة العامة مبلغ نقدي؛
- القائم بالإنفاق العام شخص عام؛
- هدف الإنفاق العام إشباع الحاجات العامة.

2- تقسيمات النفقات العامة

يمكن تقسيم النفقات العامة إلى عدة تقسيمات منها ما هي إدارية، اقتصادية، سياسة ومالية. وسنقتصر في دراستنا على التقسيم الاقتصادي الذي يقسم النفقات العامة على النحو التالي:[3]

2 -1- تقسيم النفقات العامة تبعا لأثارها في الإنتاج الوطني

تنقسم النفقات العامة حسب تأثيرها على الإنتاج الوطني إلى قسمين:[4]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 173.

[2] محمود شهاب مجدي، **الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة السياسة المالية للنظام الرأسمالي**، الدار الجامعية الجديد للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 39.

[3] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مرجع سابق**، ص 134.

[4] يونس أحمد البطريق، رمزي علي سلامة، **المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص ص 108، 109.

أ- النفقات الحقيقية: هي تلك النفقات المنتجة التي تحصل الدولة على مقابل لها، حيث يؤدي استخدامها إلى زيادة الإنتاج الوطني. فهي عمليات إنفاق بغرض الشراء، ويشترط أن يكون الشراء بغرض تشغيل أجهزة ومرافق الدولة. وتشمل هذه النفقات كل أنواع الأجور والمكافآت التي تدفعها الدولة مقابل حصولها على خدمة عمل، وكذلك مختلف المدفوعات مقابل الحصول على خدمات متنوعة مثل النقل والمواصلات، الدفاع، العلاج والتعليم...الخ.

ب- النفقات التحويلية: هي تلك النفقات التي تقتضي عدم استهلاك أي جانب من موارد المجتمع بواسطة أجهزة الدولة، فهي مجرد تحويل جزء من الموارد من فئة إلى أخرى أو من قطاع إلى آخر. وتتم هذه النفقات دون أن يكون لها تأثير مباشر على زيادة الإنتاج الوطني، وكمثال على ذلك الإعانات ومدفوعات الدعم وغيرها.

وتنقسم النفقات التحويلية بدورها إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:[1]

- **النفقات التحويلية الاقتصادية:** يقصد بها تلك الإعانات الحكومية الموجهة لبعض الفروع الإنتاجية بهدف زيادة إنتاجها وتخفيض تكاليفها.
- **النفقات التحويلية الاجتماعية:** هي تلك النفقات التي تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق ما يسمى بالبعد الاجتماعي مثل إعانات البطالة، الإعانات المقدمة لكبار السن والعجزة...الخ.
- **النفقات التحويلية المالية:** هي تلك النفقات التي تهدف إلى مواجهة عبء الإقراض العام والتي تتمثل في فوائد الدين العام واستهلاكه.

ويمكن التفرقة بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية بالاستناد إلى ثلاثة معايير هي:[2]

- معيار المقابل المباشر؛
- معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج الوطني؛
- معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع.

ومن خلال ما تقدم، فإن جوهر الاختلاف بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية يكمن في أن الأولى تقوم بها الدولة مقابل حصولها على سلع وخدمات، أما الثانية تتم دون أن تتحصل الدولة على أي مقابل من سلع وخدمات.

2-2- تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها في الموازنة العامة

نميز في هذا التقسيم ما بين النفقات العامة العادية والنفقات العامة غير العادية واللتان سنوضحهما فيما يلي:[3]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص ص 189، 190.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مرجع سابق**، ص ص 141، 142.

[3] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2006، ص 36.

أ- **النفقات العامة العادية:** هي تلك النفقات التي تتكرر سنويا بصورة دورية منتظمة، ومن أمثلتها الرواتب والأجور والنفقات الإدارية العامة...الخ. ووصفها بالانتظام هذا لا يعني ثبات مقدار النفقة فحسب و إنما تكرارها السنوي في موازنة الدولة بالرغم من اختلاف مقدارها من سنة لأخرى. وتغطى النفقات العامة العادية بموارد عادية كالضرائب والرسوم.

ب- **النفقات العامة غير العادية:** هي تلك النفقات التي لا تتكرر سنويا بصورة منتظمة بل تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة، مثل نفقات الحروب و نفقات مواجهة الكوارث الطبيعية...الخ. وهي تغطى بموارد غير عادية كالقروض والإصدار النقدي الجديد.

2-3- تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها

يعتمد هذا التقسيم على مبدأ شمولية النفقات العامة، والتي يقسمها إلى: نفقات عامة مركزية، ونفقات عامة محلية.

أ- **نفقات عامة مركزية:** هي تلك النفقات التي ترد في موازنة الدولة وتتولى الحكومة المركزية إنفاقها، فتكون موجهة لكافة أفراد مجتمع الدولة الذين يتحملون أعباءها.[1]

ب- **نفقات عامة محلية:** هي تلك النفقات التي تقوم بها الهيئات المحلية العامة كالبلديات والولايات، والتي ترد في ميزانياتها، فتكون موجهة لصالح فئة معينة داخل الدولة والذين يتحملون أعباءها.[2]

2-4- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

تنقسم النفقات العامة تبعا لاختلاف وظائف الدولة على النحو التالي:[3]

أ- **النفقات الإدارية:** هي تلك النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة. وتتكون هذه النفقات من نفقات الإدارة العامة، والدفاع، والأمن والعدالة...الخ.

ب- **النفقات الاجتماعية:** هي تلك النفقات الموجهة لتحقيق الأغراض الاجتماعية العامة للدولة، والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد. ومن أمثلتها النفقات الموجهة لمرافق التعليم، الصحة، والثقافة العامة...الخ.

ج- **النفقات الاقتصادية:** هي تلك النفقات التي تخصصها الدولة للقيام بخدمات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية، مثل الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية، الإعانات التي تعطيها الدولة للمشروعات العامة والخاصة...الخ.

---

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006 ص 71.

[2] علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 26.

[3] زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998، ص ص 37، 38.

3- حدود وضوابط الإنفاق العام

يقصد بضوابط النفقات العامة "تلك القواعد التي تحكم الوحدات الحكومية و القطاع العام عند قيامها بالإنفاق العام".[1] وتتمثل فيما يلي:

3-1- ضابط المنفعة: يقصد بضابط المنفعة أن يكون الهدف من النفقات العامة تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة الاجتماعية، لأن غياب هذه الأخيرة سوف يجعل النفقات العامة غير مجدية ويفقدها أحد أركانها الشرعية. وهناك عدة اتجاهات اهتمت بقياس المنفعة في الإنفاق العام أهمها: الاتجاه الشخصي الذي يرى أن قياس المنفعة في الإنفاق العام يتم من خلال المقارنة ما بين الناتج الاجتماعي الناتج عن ممارسة الحكومة لهذه النفقات والناتج المتولد عندما يترك هذا الإنفاق بيد الأفراد. أما الاتجاه الثاني، الذي يتمثل في الاتجاه الموضوعي، فيؤكد أنصاره على أن قياس منفعة الإنفاق العام تتم من خلال متابعة معدلات النمو الاقتصادية والزيادة المحققة في الدخل الوطني.[2]

3-2- ضابط الاقتصاد في النفقات: المقصود بضابط الاقتصاد في النفقات استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة، ويكون ذلك بالابتعاد عن مظاهر التبذير وإسراف المال العام.[3]

إذن، فالقاعدة العامة التي تحكم النفقات العامة تتطلب تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامة وذلك بأقل تكلفة ممكنة.أما بالنسبة للعوامل التي تحدد حجم و حدود النفقات العامة للدولة نوجزها في المخطط التالي:

الشكل رقم (01): العوامل المحددة لحجم وحدود النفقات العامة للدولة

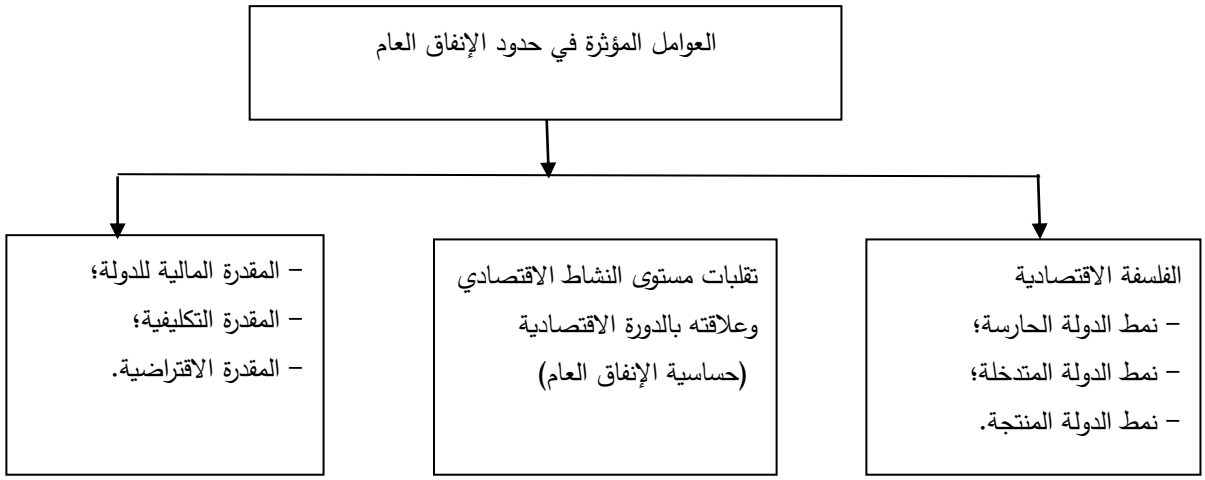

المصدر: سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2000، ص 43.

[1] يونس أحمد البطريق، رمزي علي سلامة، **مرجع سابق**، ص 102.

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مرجع سابق**، ص 40.

[3] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 53.

تعكس النفقات العامة الواقع الاقتصادي والسياسي الذي تعيشه كل دولة، فهي تحدد تبعا لوظائفها، فإذا تنوعت هذه الوظائف أزداد حجم الإنفاق العام، والعكس صحيح. كما أن لمستوى النشاط الاقتصادي تأثيرا بالغا على حدود النفقات العامة ويظهر ذلك خلال فترات الكساد والتضخم، التي تتعاقب على الاقتصاديات الرأسمالية، فتزداد النفقات العامة في فترات الكساد وتنخفض في فترات الرواج.

إن المقدرة المالية للدولة هي الأخرى تؤثر في حجم النفقات العامة، إذ تحدد الإيرادات العامة التي تتوقع الدولة الحصول عليها الحد الأقصى لحجم النفقات العامة.

4- ظاهرة تزايد النفقات العامة

مع تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، عرفت نفقاتها العامة تزايدا و تنوعا كبيرا، وذلك لأسباب عديدة منها ما هو ظاهري ومنها ما هو حقيقي.

4-1- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

يقصد بالأسباب الظاهرية لازدياد حجم النفقات العامة "الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم الأنفاق العام عدديا دون أن يقابله زيادة في حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين أو تحسين مستواها".[1]

وترجع الأسباب الظاهرية المؤدية إلى زيادة النفقات العامة إلى ثلاث عوامل رئيسية هي:[2]

أ- تدهور قيمة النقود: وتتمثل في انخفاض القوة الشرائية للوحدات النقدية، والتي يترتب عنها ارتفاع أسعار السلع والخدمات. فإذا أرادت الدولة أن تحافظ على نفس المقدار من السلع والخدمات عليها أن تزيد من حجم نفقاتها العامة أكثر مما كانت تدفعه قبل انخفاض قيمة النقود، إذ أن هناك علاقة عكسية بين قيمة النقود وحجم النفقات العامة، فكلما فقدت النقود قيمتها زادت الدولة من حجم النفقات العامة للمحافظة على نفس منفعة المجتمع، فالزيادة في حجم النفقات العامة هنا هي زيادة ظاهرية لا يقابلها زيادة في المنفعة الحقيقية.

ب- اختلاف طرق المحاسبة المالية: قبل اتباع الدولة لمبدأ عمومية الموازنة العامة كانت النفقات العامة الواردة فيها أقل من حقيقتها، لتخصيص إيرادات بعض الإدارات لتغطية نفقاتها المباشرة. لكن بعد التخلي عن هذا الأسلوب أصبحت نفقات الدولة وإيراداتها تظهر كلها في الموازنة العامة، حيث ترتب عن ذلك ظهور نفقات عامة كانت تنفق من قبل إلا أنها لم تكن تظهر في الموازنة العامة. فهذه الزيادة في الأصل هي زيادة ظاهرية تجسدت بتغير طرق المحاسبة المالية.

ج- زيادة مساحة إقليم الدول وعدد سكانها: إن اتساع مساحة إقليم الدول وزيادة عدد سكانها يؤدي إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة. فعلى سبيل المثال عند قيام دولة باحتلال دولة أخرى يدفعها إلى زيادة حجم نفقاتها العامة دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة النفع العام للسكان الأصليين.

---

[1] محمود شهاب مجدي، **مرجع سابق**، ص 64.

[2] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص ص 63، 64.

4-2- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

يقصد بالأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة "مجموع العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية التي أدت إلى زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام مع زيادة الحاجات العامة، وبقاء عدد السكان والمساحة كما هي".[1] ومن بين هذه الأسباب نذكر:[2]

أ- **الأسباب الاقتصادية:** وتتمثل في زيادة الدخل الوطني، التوسع في المشروعات العامة، وزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ب- **الأسباب الاجتماعية:** وتكمن هذه الأسباب في زيادة عدد السكان وتركزهم في المدن والمناطق الصناعية ونمو الوعي الاجتماعي.

ج- **الأسباب الإدارية:** وتتمثل في زيادة الأعمال الإدارية التي تتطلب إنفاقا أكثر من قبل الدولة. وكلما كانت الإدارة الحكومية رشيدة كلما كانت الزيادة في حجم النفقات العامة مقبولة، والعكس صحيح.

د- **الأسباب المالية:** وتتمثل في سهولة الاقتراض ووجود فائض في الإيرادات العامة.

هـ- **الأسباب السياسية:** من بين العوامل المؤدية لازدياد حجم النفقات العامة، انتشار مبادئ الديمقراطية، وزيادة نفقات التمثيل الخارجي، وازدياد النفقات العسكرية.

ورغم اختلاف أسباب تزايد حجم النفقات العامة يقتضي أن تتسم الإيرادات العامة بدرجة عالية من المرونة تسمح بتغطية هذه الزيادة.

ثانيا: الإيرادات العامة

حتى تتمكن الدولة من القيام بوظائفها العامة، يقتضي عليها البحث عن مختلف الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها العامة وإبراز دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

1- تعريف الإيرادات العامة وأركانها

يقصد بالإيرادات العامة مجموع المداخيل التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة، لتغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.[3]

وتعرف أيضا " بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة".[4]

وتتكون الإيرادات العامة من ثلاثة عناصر هي:

---

[1] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 1999، ص 132.

[2] محمود شهاب مجدي، **مرجع سابق**، ص ص، 67- 70.

[3] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة- النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة -**، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2006، ص 85.

[4] محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مرجع سابق**، ص 52.

- الصفة النقدية؛ - الصفة العمومية؛ - الصفة الإجبارية والنهائية.

2- الإيرادات الاقتصادية

يقصد بها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عند ممارستها لأي نشاط اقتصادي ينتج عنه عائدا ذو طابع اقتصادي، مثل الأرباح الناتجة من مشاريعها الاقتصادية، وممتلكاتها من الأسهم والسندات.[1] وتتضمن الإيرادات الاقتصادية إيرادات أملاك الدولة (الدومين) والثمن العام.

2-1- إيرادات أملاك الدولة (الدومين)

يقصد بالدومين" كل ما تمتلكه الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة، وسواء كانت أموالا عقارية أو منقولة ".[2] وينقسم الدومين إلى قسمين هما:[3]

أ- الدومين العام: يطلق لفظ الدومين العام على الأموال التي تمتلكها الدولة وتخضع لأحكام القانون العام، وتكون مخصصة للنفع العام.♦ ومن أمثلة ذلك الطرق الكبرى والمتاحف والملاعب والمطارات...الخ. فالدولة لا تتقاضى ثمنا من الأفراد مقابل استعمالهم لهذه الأموال ومع ذلك فقد تفرض الدولة في حالات معينة رسوما على الانتفاع بهذه الأموال، ومثال ذلك الرسوم التي تفرض على زيارة الحدائق والمتاحف العامة...الخ. والأصل العام، أن فرض هذه الرسوم لا يعني اعتبار الدومين العام مصدرا للإيرادات العامة وإنما هو مال عام معد للاستخدام العام. فالغرض منه تقديم خدمات عامة وليس الحصول على أموال للخزينة العامة.

ب- الدومين الخاص: ويقصد بالدومين الخاص الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومعدة للاستعمال الخاص، وتحقق نفعا خاصا للفئة التي تستخدمها، ومن ثم تخضع لأحكام القانون الخاص. فاستخدام هذه الأموال يكون بمقابل ويحقق دخلا يمثل مصدرا من مصادر الإيرادات العامة. ومن أمثلته الأراضي الزراعية التي تمتلكها الدولة وغيرها من العقارات، المشروعات التجارية والصناعية والأوراق المالية التي تمتلكها الدولة. ويتميز الدومين الخاص بأن الغاية منه هو الحصول على إيرادات للخزينة العامة. وينقسم الدومين الخاص إلى عدة أقسام هي:[4]

- **الدومين الزراعي:** ويشمل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والغابات. ويطلق بعض كتاب المالية العامة على تسمية هذا النوع من الدومين"بالدومين العقاري".

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 83.

[2] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص 91.

[3] عادل أحمد حشيش، **مرجع سابق**، ص ص 129، 130.

♦ ويقصد بذلك أنه مخصص للنفع العام فلا يجوز بيعه أو التصرف فيه، كما لا يمكن أن يكون محل للتملك من جانب الأفراد ولو بطريق التقادم.

[4] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص ص 98- 100.

- **الدومين الصناعي والتجاري:** ويشمل مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تعود ملكيتها للقطاع العام.

- **الدومين المالي:** وهو مجموع الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة نتيجة امتلاكها لمحفظة الأوراق المالية، كالفوائد على القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات، ومداخيل الأسهم والسندات الحكومية...الخ.

2-2- الثمن العام

يتمثل في المقابل الذي تحصل عليه الدولة عند قيامها بنشاط صناعي أو تجاري، فهو يحقق للدولة إيرادا عاما يتمثل في الأرباح المحققة من إنتاج وبيع السلع والخدمات للأفراد.[1]

ويدفع الثمن العام اختيارا أي أنه لا يدفع إلا بعد حصول الأفراد على خدمة عامة كمقابل. ويتم تحديد الثمن العام ليس لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وإنما لتحقيق المصلحة العامة التي تتمثل في إشباع الحاجات العامة.

3- الإيرادات السيادية

هي" تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد، لما لها من حق السيادة ".[2] وتشمل الضرائب، الرسوم، الغرامات والإتاوات.

3-1- الرسوم: يقصد بالرسم "مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة وذلك للحصول على خدمة خاصة ذات مقابل مزدوج، فهي تحقق في آن واحد نفعا خاصا لمن يستمتع بها بالإضافة لنفع آخر عام يعود على المجتمع من جراء أدائها".[3]

فالرسم هو مقابل مالي يدفعه الفرد إلى الدولة نظير حصوله على خدمة معينة تقدمها إحدى مصالحها العامة.

ويتضح من التعريف السابق أن للرسم ثلاث خصائص هي:[4]

- الصفة النقدية للرسم؛
- الصفة الإجبارية؛
- المقابل المزدوج للرسم.

3-2- الضرائب: الضريبة "هي اقتطاع مالي إلزامي ونهائي تحدده الدولة ودون مقابل بهدف تحقيق أهداف عامة".[5]

ومن خلال هذا التعريف نستخلص خمس خصائص للضريبة هي:

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**، مرجع سابق، ص 96.

[2] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص 212.

[3] محمود شهاب مجدي، **مرجع سابق**، ص 136.

[4] **نفس المرجع السابق**، ص ص 136- 138.

[5] حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 08.

- تفرض بصورة نقدية؛
- تدفع جبرا؛
- تدفع بصفة نهائية؛
- تدفع دون مقابل مباشر؛
- تسمح للدولة بتحقيق أهدافها المختلفة.

وتحتل الضرائب مقدمة مصادر إيرادات الدولة في معظم الدول، لقدرتها على بلوغ أهداف السياسة المالية والتأثير على النشاط الاقتصادي.

3-3- الإتاوات: تعرف الإتاوة بأنها مبلغ من المال يدفعه ملاك العقارات للدولة نظير قيام هذه الأخيرة بعمل ينتج عنه ارتفاع القيمة الرأسمالية لعقاراتهم.[1] ومثال ذلك قيام الدولة بشق طريق أو بناء جامعة في منطقة نائية، ينتج عنها ارتفاع قيمة الأراضي بها، مما يدفع بالدولة إلى فرض إتاواة على المنتفعين.

3-4- الغرامات: تعرف الغرامة بأنها مبلغ من المال تفرضه الدولة على مرتكبي المخالفات القانونية.[2] مثل مخالفة بناء أو مخالفة إشارة المرور...الخ.

4- إيرادات الدولة الإئتمائية – القروض-

تعتبر القروض العامة أحد أهم مصادر الإيرادات العامة التي تلجأ إليها الدولة في بعض الحالات الاستثنائية لتغطية نفقاتها العامة ومعالجة الاختلال في جانبي ميزانياتها. ومع تطور دور الدولة لم تعد القروض العامة كأداة للتمويل فقط وإنما أصبحت وسيلة في يد الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي.

4-1 تعريف القرض العام وخصائصه

يعرف القرض العام بأنه مبلغ من المال تستدينه الدولة من الغير، مع التعهد برده عند حلول تاريخ الاستحقاق، ودفع الفوائد عنه.[3] وللقرض العام مجموعة من الخصائص هي:[4]

- يبرم القرض بصورة اختيارية، عدا القروض الداخلية التي لا تخضع أحيانا لهذه القاعدة، حيث تجبر الدولة لاسيما في وقت الحروب الأفراد على الاكتتاب في بعض القروض الخاصة.
- يدفع القرض في شكل مبلغ نقدي، ويستثنى في ذلك أنه يدفع أحيانا في شكل عيني، حيث يعقد القرض لتمويل مشروع معين من خلال منتوجات الجهة المقرضة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 228.
[2] طارق الحاج، **مرجع سابق**، ص 103.
[3] عادل أحمد حشيش، **مرجع سابق**، ص 221.
[4] طارق الحاج، **مرجع سابق**، ص ص 104، 105.

– تتعهد الدولة بإعادة القرض إلى الدائن مع الفوائد السنوية المترتبة عليه ضمن الشروط المتفق عليها؛

– يستند القرض إلى التشريع، إذ تقوم الحكومة بإبرامه استنادا إلى إذن مسبق يصدر من قبل السلطة التشريعية.

4-2- تقسيمات القروض العامة

يمكن تقسيم القروض العامة استنادا إلى عدة معايير هي:[1]

– من حيث حرية الاكتتاب في القرض، نميز بين قروض اختيارية وقروض إجبارية؛

– من حيث نطاقها، تنقسم إلى قروض داخلية وقروض خارجية؛

– من حيث مدتها، تنقسم إلى قروض مؤبدة وقروض مؤقتة.

أ- القروض الاختيارية والقروض الإجبارية: يقصد بالقروض الاختيارية تلك القروض التي تترك الحرية للأفراد والمؤسسات المالية الاكتتاب فيها أو عدم الاكتتاب، مراعيين في ذلك الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بهم، ومقارنة الفائدة التي يحصلون عليها من هذه القروض وفائدة القروض الاستثمارية.[2] أما القروض الإجبارية فهي القروض التي تتسم بالطابع الإلزامي، حيث تجبر الدولة كل الأفراد والمؤسسات المالية الاكتتاب فيها، وفقا للأحكام التي يقررها القانون.[3] وغالبا ما تلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب التمويلي في أوقات التضخم والحروب.

ب- قروض داخلية وقروض خارجية: القروض الداخلية هي تلك القروض التي يكتتب فيها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون المقيمون داخل إقليم الدولة المقترضة، وتشترط هذه القروض ضرورة توافر المدخرات الوطنية الكافية لتغطيتها.[4] أما القروض الخارجية فهي القروض التي يكتتب فيها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون غير المقيمين داخل إقليم الدولة المقترضة. وتلجأ الدولة إلى هذه القروض عند عدم كفاية المدخرات الوطنية، أو للحصول على عملات أجنبية لتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها.[5]

ج- القروض المؤبدة والقروض المؤقتة: يقصد بالقروض المؤبدة تلك القروض التي لا تحدد الدولة فيها ميعادا معينا للوفاء بها، مع التزامها بدفع الفوائد المستحقة عليها طوال فترة القرض إلى أن يتم

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**، مرجع سابق، ص 241.

[2] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص 220.

[3] عادل أحمد حشيش، **مرجع سابق**، ص 226.

[4] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**، مرجع سابق، ص 245.

[5] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**، مرجع سابق، ص 244.

الوفاء به. أما القروض المؤقتة تلتزم الدولة فيها بتحديد ميعادا معينا للوفاء بها، ووفقا للقواعد المتفق عليها في قانون الإصدار.[1]

وبالرغم من اختلاف هذه التقسيمات، إلا أنها في مجملها تمثل مصدرا هاما من مصادر الإيرادات العامة التي تلجأ إليها الدولة أثناء الحاجة، لاسيما عند حدوث اختلال في موازنتها العامة.

ثالثا: الموازنة العامة

تعد الموازنة العامة الوثيقة الأساسية التي تدون فيها الدولة مصادر إيراداتها العامة اللازمة لتمويل نفقاتها العامة، فهي تمثل المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وللإحاطة بكامل جوانبها سنتطرق إلى مفهومها، المبادئ الأساسية التي تحكمها، وفي الأخير مراحل إعدادها.

1- تعريف الموازنة العامة وخصائصها

تعرف الموازنة العامة بأنها توقع وإجازة للنفقات العامة والإيرادات العامة، خلال فترة زمنية مقبلة، عادة ما تكون سنة.[2] ويمكن تلخيص خصائص الموازنة العامة فيما يلي:[3]

- الموازنة هي تقدير مفصل لإيرادات الدولة ونفقاتها؛
- اعتمادها من قبل السلطة التشريعية؛
- تعبير مالي عن أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية؛
- خطة مالية تنفيذية لسنة مقبلة تتفق مع الخطة الاقتصادية؛
- وسيلة للتنسيق بين أنشطة الدولة المختلفة؛
- وسيلة وأداة للرقابة المالية العامة.

إذن، فالموازنة العامة تعبر عن خطة عمل الحكومة لمدة محددة غالبا ما تكون سنة.

2- القواعد التي تحكم إعداد الموازنة العامة

عندما تكون السلطة التنفيذية بصدد تحضير الموازنة العامة للدولة فإنها تستند إلى خمس قواعد التي يتطلب استحضارها، وهي:[4]

- قاعدة وحدة الموازنة العامة؛- قاعدة سنوية الموازنة العامة؛- قاعدة عدم التخصيص؛- قاعدة الشمولية؛- قاعدة توازن الموازنة العامة.

---

[1] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص ص 109، 110.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مرجع سابق**، ص ص 157، 158.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص 158.

[4] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مرجع سابق**، ص 148.

2-1- قاعدة وحدة الموازنة العامة

يقصد بقاعدة وحدة الموازنة العامة، إدراج جميع النفقات العامة والإيرادات العامة في وثيقة واحدة،[1] هي الموازنة العامة. ويستند هذا المبدأ إلى اعتبارين أحدهما مالي، والأخر سياسي. فالاعتبار الأول هو أن وحدة الموازنة العامة تسمح بمعرفة المركز المالي بوضوح، ويسهل من مهمة الماليين معرفة ما إذا كانت الموازنة متوازنة أم لا. أما الاعتبار الثاني هو أن وحدة الموازنة تساعد المجلس النيابي في مراقبته للنفقات العامة والإيرادات العامة.[2]

ورغم أهمية هذه القاعدة إلا أن الواقع العملي أدى إلى الخروج عنها، بالاعتماد على بعض الموازنات الاستثنائية، وهي:[3]

أ- الحسابات الخاصة بالخزينة: تسجل هذه الحسابات دخول أموال إلى خزينة الدولة، بمناسبة بعض العمليات الخاصة التي تقوم بها، لا تعتبر إيرادا صحيحا، وتسجل خروج أموال منها لا تعتبر إنفاقا صحيحا. مثال ذلك، التأمين الذي يلتزم بدفعه المقاولون المتعاقدون مع الحكومة ضمانا لتنفيذ مشروع ما لا يعتبر إيرادا صحيحا رغم أنه يدخل خزينة الدولة، ذلك لأن هذه الأخيرة ستقوم برده إليهم عندما ينتهون من تنفيذ أعمالهم على النحو المتفق عليه. وعندما يتم رد هذه الأموال إليهم فإن ذلك لا يعتبر إنفاقا صحيحا رغم أن هناك خروجا للأموال من خزينة الدولة.

ب- الموازنات غير العادية: هي تلك الموازنات التي تخصصها الدولة للنفقات الاستثنائية، والتي تغطى بموارد استثنائية، مثل الموازنة غير عادية الموجهة لإعادة إعمار ما دمرته الحرب والتي تغطى بإيرادات الضرائب الاستثنائية والقروض العامة.

ج- الموازنات الملحقة: هي موازنات بعض المرافق والهيئات العامة ذات الطبيعة التجارية والثقافية والاجتماعية، التي تتمتع بالشخصية المالية دون أن تكون لها شخصية معنوية منفصلة عن شخصية الدولة، ويتطلب تسيرها تسجيل الفائض أو العجز في موازناتها، ليضاف فيما بعد إلى الموازنة العامة للدولة.

د- الموازنات المستقلة: هي تلك الموازنات الخاصة بالمرافق العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة، التي لها موازنة خاصة. مثال ذلك، موازنات الهيئات العمومية ذات الطابع الإداري والاستقلال المالي التي توضع من المجالس المحلية، كالمجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي ومجلس إدارة المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري. حيث أن الاستقلال الإداري لهذه الهيئات لا فائدة منه إذا لم يتوج باستقلال مالي بإعداد موازنتها دون إشراف من قبل وزير المالية، كما أن المصادقة على تقديرات نفقاتها

---

[1] علي زغدود، **مرجع سابق**، ص 87.

[2] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص 424.

[3] علي زغدود، **مرجع سابق**، ص ص 89- 92.

وإيراداتها لا يتم من قبل البرلمان وإنما من قبل الأجهزة المحددة في القانون المنظم لهذه الهيئات، وأن هذه الهيئات تتحمل العجز في موازنتها دون أن يؤثر ذلك على موازنة الدولة.

2-2- قاعدة السنوية للموازنة العامة

إن قاعدة السنوية هي أن تكون مدة سريان الموازنة العامة للدولة سنة واحدة، ولا يشترط أن تتفق مع السنة الميلادية وإنما تحدد تبعا للظروف التي تميز كل دولة على الأخرى. وقد تم تحديد هذه المدة لعدة اعتبارات هي:[1]

- صعوبة تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها إذا كانت الفترة أكثر من سنة؛
- صعوبة الرقابة على الموازنة العامة إذا كانت الفترة أكثر من سنة؛
- ضرورة احتواء الفترة الزمنية القياسية لكافة المواسم والمحاصل.

وتعد المدة سنة الفترة الزمنية التي توفر هذا الشرط، ذلك أنه إذا كانت المدة أقل من سنة فإنها لم تشمل كافة المواسم والمحاصل، مما قد يضعف من مقارنتها بالموازنات السابقة، أما إذا كانت المدة أكثر من سنة فإنها تقود إلى نفس النتيجة، لصعوبة تقدير النفقات العامة والإيرادات العامة في المدى الطويل، بسبب التقلبات الاقتصادية التي يصعب التنبؤ بها.

2-3- قاعدة الشمولية

يقصد بقاعدة شمولية الموازنة العامة عدم إجراء المقاصة بين النفقات العامة والإيرادات العامة، وذلك بإدراج جميع تقديرات النفقات العامة والإيرادات العامة في وثيقة الموازنة العامة.[2] فلا يجوز تخصيص أي إيراد لنفقة معينة، فعلى سبيل المثال لا يجوز تخصيص مبلغ حصيلة ضريبة المبيعات لإقامة نفق في منطقة ما. ويجب التمييز بين عدم تخصيص إيراد لنفقة وبين تخصيص الاعتمادات. فعدم تخصيص إيراد لنفقة هو نفسه مبدأ شمولية الموازنة العامة. أما تخصيص الاعتمادات فيعني تخصيص مبالغ مالية معينة لصرفها على كل وجه من وجوه النفقات العامة، وذلك بموافقة السلطة التشريعية والتي تقر النفقات العامة بشكل منفصل، وعلى السلطة التنفيذية أن تلتزم بذلك.[3]

2-4- قاعدة عدم التخصيص

ويقصد بهذه القاعدة عدم تخصيص إيراد معين لتمويل إنفاق معين، وذلك بتوجيه كل الإيرادات العامة لمقابلة جميع النفقات العامة دون تخصيص.[4] ويترتب على عدم الالتزام بهذه القاعدة الإسراف في

---

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مرجع سابق**، ص 164.

[2] يونس أحمد البطريق، رمزي على سلامة، **مرجع سابق**، ص 183.

[3] طارق الحاج، **مرجع سابق**، ص 167.

[4] **نفس المرجع السابق**، ص، ص 183، 184.

حالة ارتفاع حصيلة هذا النوع من الإيراد، ويحدث العكس في حالة ما إذا انخفضت حصيلة هذه الإيرادات، أي تعذر تنفيذ بعض البرامج الحكومية.

2-5- قاعدة توازن الموازنة العامة

يقصد بقاعدة توازن الموازنة العامة أن تتعادل النفقات العامة للدولة مع إيراداتها العامة. فإذا كانت النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة هذا يعني أن الموازنة في حالة عجز. أما إذا زادت الإيرادات العامة عن النفقات العامة تكون الموازنة في حالة فائض.

3- المراحل المختلفة للموازنة العامة للدولة "دورة الموازنة"

تمر الموازنة العامة للدولة بأربعة مراحل متصلة ببعضها البعض، نستعرضها فيما يلي:

3-1- إعداد الموازنة العامة

تتولى السلطة التنفيذية مسؤولية إعداد الموازنة العامة للدولة، وذلك لعدة اعتبارات، نذكر منها:[1]

- تعتبر السلطة التنفيذية المسؤولة عن تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإنه من الطبيعي أن تسند لها جميع الوسائل اللازمة لتحقيقها، وأهمها الحق في إعداد الموازنة؛

- إن السلطة التنفيذية أقدر من السلطة التشريعية على تحضير وإعداد الموازنة لامتلاكها لمجموعة من الأجهزة الإدارية والفنية القادرة على إعداد الموازنة بشكل قريب من الواقع؛

- تعد السلطة التنفيذية الأكثر قدرة من معرفة حاجات ومشاكل المجتمع، وذلك لما لها من خبرة واسعة في تنفيذ موازنات السنوات السابقة.

وتقوم السلطة التنفيذية في هذه الحالة بتقدير النفقات العامة وما يلزمها من إيرادات عامة.

3-2- اعتماد الموازنة العامة

بعد إعداد الموازنة العامة من طرف السلطة التنفيذية يتم إحالتها على السلطة التشريعية لاعتمادها قبل الشروع في تنفيذ بنودها، وذلك استنادا للقاعدة المشهورة "أسبقية الاعتماد قبل التنفيذ". وتختلف عملية اعتماد الموازنة العامة من دولة لأخرى تبعا لاختلاف دستورها وقانونها المالي واللوائح الداخلية لمجالسها التشريعية. وعلى العموم تمر عملية اعتماد الموازنة العامة بثلاث خطوات هي:[2]

- المناقشة العامة: وفيها تناقش الموازنة مناقشة عامة، تتناول من خلالها الكليات أو الإجماليات للموازنة العامة؛

- المناقشة التفصيلية المختصة: وفيها تقوم لجنة مختصة تختلف تسميتها من دولة لأخرى بمناقشة أبواب الموازنة العامة بابا بابا؛

[1] يونس منصور ميلاد، **مبادئ المالية العامة**، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1991، ص 198.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 130.

– المناقشة النهائية: وفي هذه الحالة تقوم السلطة التشريعية بإصدار تعديلات وتوصيات، ليتم في النهاية التصويت على الموازنة العامة بأبوابها وفروعها ووفقا للدساتير والقوانين المعمول بها في كل دولة.

وبعد اعتماد الموازنة العامة من جانب السلطة التشريعية تصبح جاهزة لتنفيذ أبوابها.

3-3- تنفيذ الموازنة العامة

تتولى السلطة التنفيذية بمصالحها المختلفة مهمة تنفيذ الموازنة العامة، حيث تقوم بتحصيل المبالغ الواردة في جانب الإيرادات وإنفاق المبالغ الواردة في جانب النفقات. ويتطلب من السلطة التنفيذية عند تنفيذ الموازنة العامة الأخذ بعين الاعتبار الأمرين التاليين:[1]

– ترشيد الإنفاق العام على النحو الذي يحقق الأهداف التي حددتها الأولويات المقررة وفقا للسياسة المالية للدولة؛

– ضرورة تحقيق عدالة توزيع الأعباء العامة وخاصة الضرائب، ويتحقق ذلك بمكافحة التهرب الضريبي ورفع مستوى الكفاءة في تحصيل الإيرادات العامة.

ولتحقيق التنفيذ الجيد للموازنة العامة يتطلب وجود نظام رقابي مالي فعال قادر على محاربة التبذير أو الإسراف في صرف المال العام.

3-4- الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة

تهدف هذه المرحلة إلى معرفة ما إذا تم تنفيذ الموازنة العامة على الطريقة التي وضعتها السلطة التنفيذية وأجازتها السلطة التشريعية. وتأخذ الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة عدة أنواع هي:[2]

أ- الرقابة الإدارية: وهي الرقابة الذاتية التي تقوم بها السلطة التنفيذية على نفسها، للتأكد من مطابقة أوامر الصرف للتشريعات والقواعد المالية المقررة في الموازنة العامة.

ب- الرقابة التشريعية: وهي تلك الرقابة التي تشرف عليها السلطة التشريعية، للتأكد من احترام السلطة التنفيذية للإجازة التي منحتها لها السلطة التشريعية في جباية الإيرادات وصرف النفقات. وتتمثل هذه الرقابة في مطالبة السلطة التشريعية للحكومة بتقديم المعلومات المتعلقة بسير النفقات العامة والإيرادات العامة من جهة، وإلزامها بتقديم حساب ختامي لها في نهاية السنة المالية يوضح ما تم جبايته فعلا من إيرادات وما تم صرفه من نفقات ومدى مطابقتهما لما ورد في الموازنة العامة من جهة أخرى.

ج- الرقابة المستقلة: تشرف على هذه الرقابة أجهزة مستقلة عن كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويقتصر نشاطها في الرقابة على تنفيذ الموازنة والحفاظ على المال العام، وتقوم هذه الأجهزة التي تختلف تسميتها من دولة إلى أخرى بتقديم تقرير سنوي مفصل لرئيس الدولة توضح فيه جميع العمليات والمخالفات التي أحصتها لتلافي دون حدوث أي أخطاء مستقبلا.

---

[1] يونس منصور ميلاد، **مرجع سابق**، ص 201.

[2] حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 85، 86.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

يتمثل الهدف الاقتصادي الأساسي للسياسة المالية في ضمان اقتصاد مستقر ومتقدم، والمحافظة على مستوى أسعار مستقرة. وبالرغم من تباين هذه الأهداف بين الدول لاختلاف نظمها الاقتصادية، إلا أن أهم الأهداف المشتركة التي تسعى السياسة المالية لتحقيقها هي:

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تؤدي السياسة المالية دورا رئيسيا في الاستقرار أو عدم الاستقرار الاقتصادي، من خلال توظيف أسلحتها (السياسة الضريبية، سياسة الإنفاق العام، القروض العامة) للتأثير على التقلبات الاقتصادية الصاعدة والهابطة (تضخم، كساد). إذ تنطوي وظيفة الاستقرار الاقتصادي على تحسين وتوازن الاقتصاد الوطني داخليا وخارجيا، عن طريق التأثير على جناحي السياسة الإستقرارية، التي تكمن في المحافظة على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار.[1] وللمحافظة على الطاقة الإنتاجية يتطلب إتباع سياسة تعمل على تحقيق الكفاءة الإنتاجية والاستغلال الأمثل للعناصر الإنتاجية باستخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة،[2] ذلك أن الاستخدام دون العمالة الكاملة ينجم عنه ضياع بعض الموارد الاقتصادية التي تزيد من حجم البطالة. أما الاستقرار النسبي للمستوى العام للأسعار، فيكون بالتأثير على مستويات الأثمان عن طريق تكييف عبء الضرائب على السلع المختلفة وما تدفعه الدولة من إعانات نقدية أو عينية (للمنتجين أو المستهلكين)، وكذا عن طريق التسعير المباشر لما ينتجه القطاع العام من سلع وخدمات، مما له أثر على نمط الاستهلاك وحجم الإنتاج من السلع والخدمات ودرجة استغلال الموارد في نواحي النشاط الاقتصادي المختلفة.[3] إضافة إلى أن تخفيض النفقات العامة ورفع معدلات الضرائب يساهمان كذلك في التقليل من السيولة النقدية المتداولة التي تحد من وتيرة التضخم وإعادة الاستقرار الاقتصادي.

2- تحقيق التنمية الاقتصادية

تساهم النفقات العامة بدور هام في تمويل التنمية الاقتصادية، حيث تستطيع الدولة بفضل الإعانات من زيادة حجم الاستهلاك العائلي الذي يدفع بالطلب الفعال نحو الأعلى، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل ومن ثم زيادة معدل النمو. ومن جهة أخرى تساهم الموازنة العامة في تشجيع الاستثمار من خلال تأثيرها على مستوى الطلب الكلي. فقد ترفع الدولة من نفقاتها أو تخفض معدلات الضرائب إذا ما أرادت زيادة الطلب، والعكس بالعكس إذا ما أرادت تقليصه.[4]

---

[1] عبد العزيز علي السوداني، **أسس السياسة المالية، مدخل تحليل قرارات المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 51.

[2] محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مرجع سابق**، ص 212.

[3] فوزي عبد المنعم، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة نشر، ص 30.

[4] عبد الواحد عطية، **مرجع سابق**، ص 18.

3- تحقيق العمالة الكاملة

تؤدي السياسة المالية دورا فعالا في تحديد حجم العمالة ومستويات الأجور. فبافتراض أن الاقتصاد لم يصل بعد إلى مستوى التشغيل الكامل، فإن زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي ينعش الاستثمار، وبالتالي التقليل من حدة البطالة.

4- التوزيع العادل للدخول

يسمح التوزيع العادل للدخول بالتقليل من التفاوت بين مستويات الدخول المختلفة، الذي ينتج عن توزيع عوائد ومكافآت عناصر الإنتاج على أبناء المجتمع.[1] فالضرائب التصاعدية هي إحدى الوسائل الأساسية المستعملة في ذلك، ففرض معدلات مرتفعة على ذوي الدخول المرتفعة وإعفاء أصحاب الدخول المنخفضة يقلل من حجم الفوارق الاجتماعية ويزيد من دخول الطبقات الفقيرة.

5- تخصيص الموارد

ويتجسد ذلك بقيام الدولة بتحويل الموارد من أيدي أفراد القطاع الخاص وتحويلها إليها لتمويل برامجها الإنفاقية العامة المخصصة لإنتاج وتوفير السلع والخدمات العامة، مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد المحولة ورفع كفاءة الإنتاج والتبادل.[2]

[1] محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مرجع سابق**، ص 213.

[2] عبد العزيز علي السوداني، **مرجع سابق**، ص 28.

المبحث الثاني: ماهية التوازن الاقتصادي العام

ينطوي مفهوم التوازن الاقتصادي على تحقيق الاستقرار العام في الاقتصاد الوطني من خلال التأثير على الدورات الاقتصادية التي قد تودي بالاقتصاد إلى أزمات. وللإحاطة بجوانب هذا المبحث سنتناول مفهوم التوازن الاقتصادي، أشكاله ونماذجه.

المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي وأشكاله

لقد أثار التوازن الاقتصادي خلافا كبيرا بين الاقتصاديين خاصة فيما يتعلق بمفهومه وطبيعته، إذ كانت المدرسة الكلاسيكية تنظر إليه على أنه التساوي الجزئي الذي يحدث في مختلف الأسواق، ليأخذ هذا المفهوم مجرى أخر بعد ظهور المدرسة الكينزية التي لم تعد تهتم بالتوازن الجزئي فحسب، بل تحول نطاقها ليشمل التوازن الاقتصادي الكلي.

1- مفهوم التوازن الاقتصادي

قبل تعريف التوازن الاقتصادي، نستعرض مجموعة من التعاريف للتوازن، والتي من أهمها:

1-1- التعريف الأول: يقصد بالتوازن "وضع مستقر يتحقق نتيجة تكافؤ القوى المتعارضة، ويقال أن الدخل الوطني في حالة توازن عندما لا توجد أية اتجاهات تعمل على زيادته أو أي اتجاهات تعمل على تخفيضه".[1]

1-2- التعريف الثاني: يعرف التوازن بأنه حالة من التعادل بين القوى المؤثرة، فهو لا يعني حالة من السكون التام أو عدم التغير في قيمة المتغيرات التي تؤثر فيه، وإنما غالبا ما تتغير قيمة هذه المتغيرات التي تكون في حركة دائمة.[2]

1-3- التعريف الثالث: هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما، في ظل توفر شروط وظروف محددة التي يترتب عنها في حالة نقصها أو زيادتها أو عدم استمرارها اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى.[3]

وعليه فإن التوازن يشكل الحالة التي تتساوى عندها مجموعة من المتغيرات، والتي تحافظ على وضعيتها في حالة عدم تغير العوامل المؤدية إليها.

بعد استعراضنا لمفهوم التوازن، يمكننا تعريف التوازن الاقتصادي على أنه تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي.

---

[1] حسام داود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط3، دار المسيرة، عمان، 2005، ص 171.

[2] محمد علي الليثي وآخرون، **مقدمة في علم الاقتصاد الكلي**، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص 31.

[3] مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 102.

2- أشكال التوازن الاقتصادي

توجد عدة أشكال للتوازن الاقتصادي منها:

2-1- التوازن الجزئي والتوازن الكلي

التوازن الجزئي هو الذي يدرس التوازن على مستوى الوحدات الفردية (الفرد، المؤسسة)، والذي يعد أمرا مهما لدراسة المتغيرات الكلية. وتهتم النظرية الجزئية بتوازن أحد الأسواق أو مجموعة من الأسواق المرتبطة ببعضها البعض وذلك في استقلال تام عن باقي الاقتصاد ككل. أما التوازن الكلي فيهتم بدراسة التوازن الاقتصادي العام أي التساوي بين العرض الكلي والطلب الكلي.[1] ويتحقق التوازن الاقتصاد الكلي عندما يتساوى الطلب الذي يأخذ شكل كمية من النقود التي يرغب الأعوان الاقتصاديون في إنفاقها خلال فترة زمنية معينة مع الناتج من السلع والخدمات في نفس الفترة، وهذا ما يؤدي إلى تساوي الادخار والاستثمار.[2]

2-2- التوازن الساكن والتوازن الحركي

التوازن الساكن هو التوازن الذي لا يأخذ في الحسبان العنصر الزمني للانتقال من وضعية توازن إلى أخرى[3]، فهو لا يصف العملية التي تتحرك بمقتضاها المتغيرات من وضع توازني إلى وضع توازني أخر، كما أنه لا يوفر الثقة في الوصول إلى وضع توازني جديد، ذلك لأن المتغيرات قد تنحرف عن الوضع التوازني الجديد، مما قد يؤدي إلى نتائج غير صحيحة. أما التوازن الحركي فهو التوازن الذي يعتمد في دراسته على الحيز الزمني للمتغيرات بصرف النظر عما إذا كان التوازن مستقر أو غير مستقر،[4] أي أنه يأخذ بعين الاعتبار مدى تأثير العامل الزمني.

2-3- التوازن الناقص والتوازن الكامل

التوازن الناقص هو التوازن الذي يتحقق عند كل مستوى من مستويات التشغيل طالما أن الاقتصاد لم يصل بعد إلى مستوى التشغيل الكامل. وفي كل الحالات تكون فيه الطاقات المتاحة غير مستغلة بأكملها مما قد يقلل من هامش المنتجين، وهذا التوازن أهتم به كينز في نظريته الرافضة للفكر الكلاسيكي القائل بأن الاقتصاد دائما في وضعية التوازن الكامل.

ويقصد بالتوازن الكامل التوازن الذي يتحقق عند وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، بحيث تكون كل الطاقات مستغلة استغلالا كاملا.

المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكلاسيكي

---

[1] أحمد رمضان نعمت الله وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 12.

[2] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **مبادئ علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص 239.

[3] السعيد بريش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 32.

[4] مايكل أبدجمان، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة**، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص ص 29، 30.

إن النموذج الكلاسيكي المستعمل في تحديد التوازن الاقتصادي الكلي مشتق من النظرية الاقتصادية الجزئية وبالضبط من تحليل الأسواق. فيهتم هذا التحليل بدراسة كل الأسواق على حدى ليتم جمعها في الأخير في نموذج واحد يصطلح عليه "بالتوازن الكلي الكلاسيكي". وقد أقام الكلاسيك تحليلهم على أساس الفصل بين الجانبين النقدي والحقيقي في الاقتصاد. ويتناول النموذج الكلاسيكي التوازن في سوق العمل، التوازن في سوق السلع والخدمات، وأخيرا التوازن في سوق النقود.

1- التوازن في سوق العمل

التوازن في سوق العمل هو نتاج تقابل عرض العمل بالطلب على العمل.

1-1- الطلب على العمل

يرتبط الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي عكسيا بمعدل الأجر الحقيقي،♦ لذا فإن أصحاب المؤسسات لا يطلبون عمالا جددا إلا في ظل انخفاض الأجور الحقيقية.[1] ويصدر الطلب على العمل وفقا لهذا النموذج من المنتجين. وتتمثل دالة الطلب على العمل فيما يلي:

$$Ld= Ld(W)= Ld(W/P), \qquad Ld= dLd/dw <0$$

بحيث: Ld تعبر عن الطلب على العمل، W/P تمثل الأجر الحقيقي. ونوضح ذلك بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي

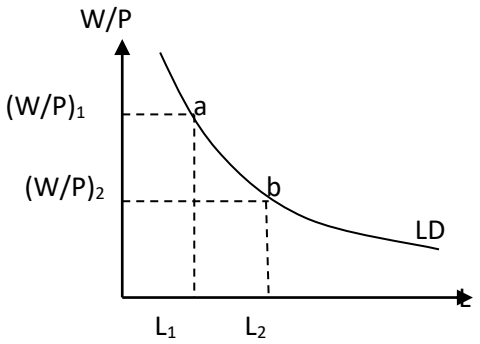

المصدر: محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 98.

♦ الأجر الحقيقي هو القوة الشرائية للنقود التي يحصل عليها العامل، حيث تؤخذ حسابات نسب التضخم في تحديد القوة الشرائية لهذه النقود. ويربط بعض الاقتصاديين النمو في الأجر الحقيقي بالنمو في الإنتاجية والإنفاق الحكومي بالإضافة إلى التضخم. فبشكل عام كلما انخفضت نسب التضخم انخفض الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج الوطني، وبارتفاع نسبة الإنتاجية ستزيد نسب نمو الأجر الحقيقي.

[1] السعيد بريش، **مرجع سابق**، ص 73.

يتضح من الشكل (02) أن منحنى الطلب على اليد العاملة يعبر عن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من العمل (Ld) وسعرها (W/P) أي معدل الأجر الحقيقي للعامل.

لقد أهتم الكلاسيكيون بالأجر الحقيقي بدلا من الأجر الاسمي كون أن فرضيتهم ترى أن العمال والرأسماليين لا يتعرضون للوهم (الخداع) النقدي، بمعنى أنهم لا يتأثرون بمعدل الأجر الاسمي (عدد الوحدات النقدية التي يتقاضونها خلال ساعة واحدة من العمل) ولكنهم يتأثرون بالقوة الشرائية للأجر الاسمي.

1-2- عرض العمل: يصدر عرض العمل عن العمال (أو عن قطاع العائلات les ménages)، فهو يرتبط ايجابيا بمعدل الأجر الحقيقي.[1] وتتمثل دالة عرض العمل فيما يلي:

$$Ls = Ls(W) = Ls(W/P), \qquad Ls = dLs/dW > 0$$

ويتم توضيح ذلك بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): عرض العمل في النموذج الكلاسيكي

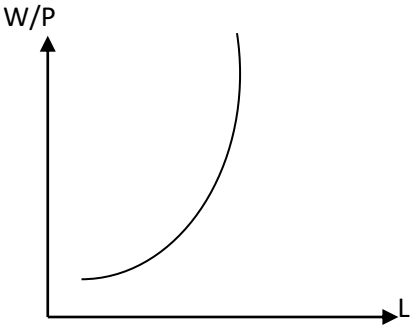

المصدر: أشرف أحمد العدلي، الاقتصاد الكلي النظرية والتطبيق، بدون دار النشر، عمان، 2006، ص 45.

يتضح من الشكل (03) أن عرض العمل يعبر عن العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من العمل (Ls) وسعرها (W/P). وعليه يتحقق التوازن في سوق العمل عندما يتساوى عرض العمل (Ls) والطلب عليه (Ld)، ويتحدد في ذات الوقت معدل الأجر الحقيقي (W/P) الذي يقبله كل من العمال والمنتجين، وذلك كما يوضحه الشكل الموالي:

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 93.

الشكل رقم (04): التوازن في سوق العمل في النموذج الكلاسيكي

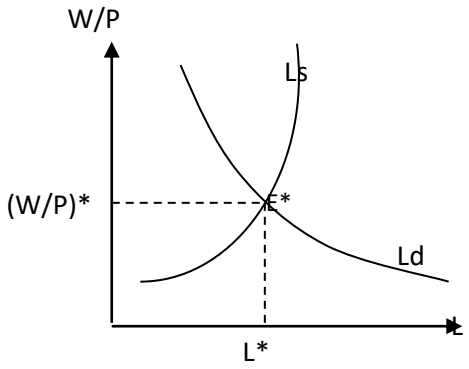

المصدر: السعيد بريش، مرجع سابق، ص 76.

يوضح الشكل رقم (04)، أنه عند نقطة تقاطع المنحنيين Ls و Ld يتحدد كل من معدل الأجر الحقيقي للتوازن ومستوى التشغيل للتوازن، وذلك عند مستوى التشغيل الكامل، ففي حالة حدوث اختلال بين العرض والطلب على العمل فإن آلية السوق القائمة على قابلية معدل الأجر الحقيقي للتغير هي التي تعيد التوازن. وفي ظل هذا النموذج، أي شخص يقدر ويرغب في العمل يمكنه الحصول على وظيفة عند معدل الأجر السائد، بينما الشخص الذي لا يرغب في العمل عند ذلك المعدل يعد عاطل عن العمل بمحض إرادته، ويصطلح على هذه البطالة "بالبطالة الإيرادية". وبناء على المستوى التوازني للتشغيل (L^*) يمكن تحديد المستوى التوازني للناتج (Y^*) طبقا لدالة الإنتاج (يفترض النموذج الكينزي بأن حجم الإنتاج (Y) يعتمد فقط على عنصر العمل (L) باعتبار أن عنصر رأس المال ثابت (K)).

$$Y = f(L) : \quad f'(L)>0,$$

أي أن الإنتاجية الحدية للعمل موجبة لكنها متناقصة $f''(L)<0$

ويتضح ذلك بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): التوازن في سوق العمل والإنتاج في النموذج الكلاسيكي

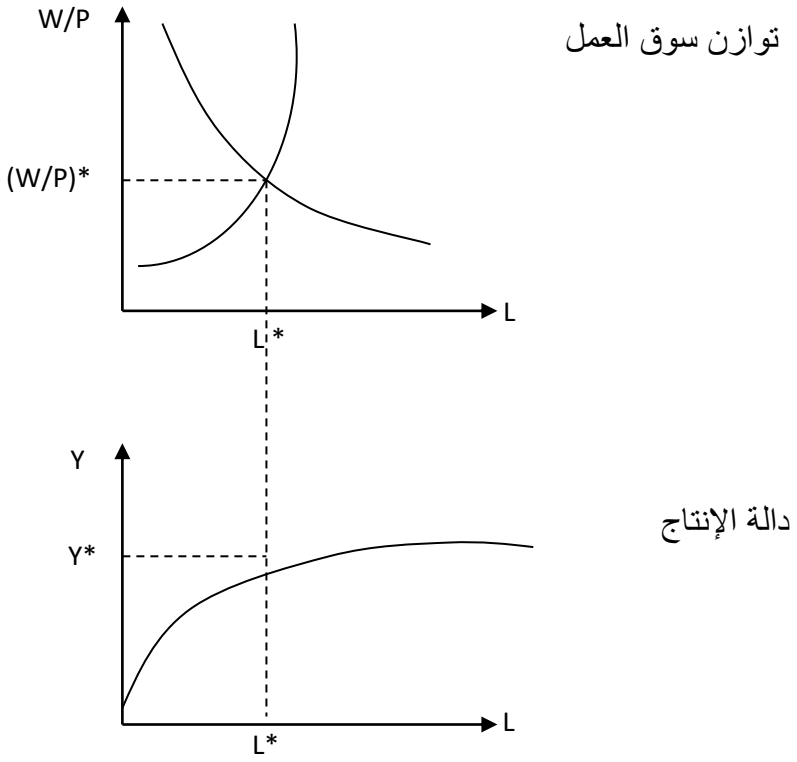

المصدر: أشرف أحمد العدلي، مرجع سابق، ص 59.

2- التوازن في سوق السلع والخدمات

يتحدد التوازن في سوق السلع والخدمات عند تساوي الادخار والاستثمار الحقيقي. فالادخار عند الكلاسيكيين تابع لمعدل الفائدة (i)، فهو يمثل شكلا من أشكال الإنفاق على مشتريات السلع الرأسمالية، أي أن كل ادخار لابد أن يتحول إلى استثمار وبصورة آلية، وبذلك لا يمكن أن ينتج حالة نقص في الطلب الكلي. أما الاستثمار هو تابع متناقص لمعدل الفائدة.[1] فقد أشار الكلاسيك أن سعر الفائدة يؤثر في تحول الادخار إلى استثمار ويضمن بذلك تعادل خطط الادخار والاستثمار عند مستوى العمالة الكاملة. وهكذا فإن تابعي الاستثمار والادخار في الفترة القصيرة يقاسان بوحدات حقيقية ويعبر عنهما:

$I = I(i): I'(i) < 0.$ $\quad\quad$ $S = S(i): S'(i) > 0.$

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات حسب هذا النموذج عند تساوي الادخار والاستثمار الحقيقي أي: $I(i) = S(i)$. ويظهر ذلك بيانيا في الشكل الموالي:

[1] السعيد بريش، **مرجع سابق**، ص 81.

الشكل رقم (06): التوازن في سوق السلع والخدمات في النموذج الكلاسيكي

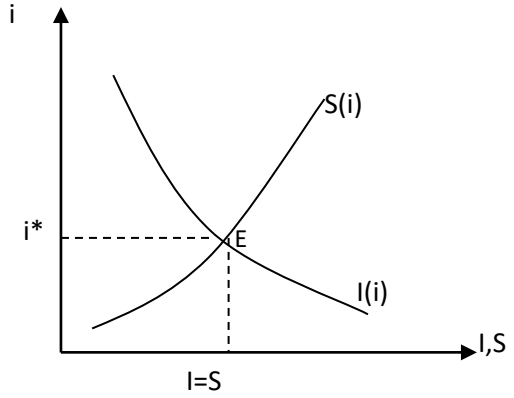

المصدر: صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 99.

يوضح الشكل (06) أن نقطة تقاطع منحنى الطلب على الاستثمار ومنحنى عرض الادخار تحدد معدل الفائدة الوحيد للتوازن، الذي يضمن التساوي بين الادخار والاستثمار.

3- التوازن في السوق النقدي

لقد رأينا سابقا أن كلا من صيغتي كامبردج وفيشر حاولت تفسير العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، ورغم اختلاف شكلهما إلا أنهما يؤديان إلى نفس النتيجة. ولمعرفة كيفية تحديد التوازن النقدي في النموذج الكلاسيكي، نأخذ صيغة كامبردج كنموذج لنظرية كمية النقود:

$$M.V = P.Y \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

فقد صيغت هذه المعادلة في شكل دالة للطلب على النقد كالتالي: $Md = K.P.Y$ ……..(2)

حيث (K) هو مقلوب سرعة دوران النقود ويساوي (1/V)، وهو ثابت في المدى القصير نظرا لكونه يتحدد بمتغيرات خارجية، (P) يعبر عن المستوى العام للأسعار، (Y) حجم الدخل.

وقد اعتبر الكلاسيك أن عرض النقود متغير خارجي يتحدد بواسطة السلطات النقدية. أما الطلب على النقود فإنه يعتمد على النسبة من الدخل التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية سائلة K، كما يعتمد على مستوى الدخل الاسمي أي الدخل الحقيقي مقوما بالمستوى العام للأسعار p.y، أي أن: $Md = K.PY$.

وعليه يتحدد التوازن في سوق النقود عند تساوي عرض النقود (Ms) والطلب عليها (Md) أي:[1]

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 127.

$Md = K.P^*.Y = 1/V.P^*.Y = Ms = M^0$. وذلك بالقيمة الاسمية.

أما بالقيمة الحقيقية: $Md/P^* = K.Y = 1/V.Y = Ms/p^* = M^0/P^*$

ويمكن تمثيل ذلك بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): التوازن في السوق النقدي في النموذج الكلاسيكي

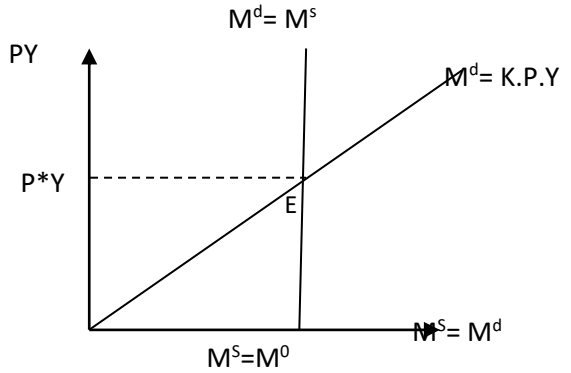

المصدر: محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص 128.

إن الفكرة الأساسية في النموذج الكلاسيكي هي أن المستوى العام للأسعار يعتبر دالة في عرض النقود أي: $P = P(M)$ بحيث: $PM = dp/dM > 0$

وباستعمال معادلة كامبردج تصبح الدالة: $P = M/K.Y$

وفي ظل ثبات جميع العناصر التي تتضمنها نظرية كمية النقود، فإن المستوى العام للأسعار يتغير بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه مع عرض النقود (Ms). ونتيجة لذلك فإن النقود لا يمكن أن تمارس أي أثر على الظواهر الاقتصادية العينية، لوجود انفصال بين القطاع النقدي والقطاع العيني في الاقتصاد. وأن بلوغ التوازن النقدي يفترض أن كل زيادة في الدخل الحقيقي (Y) يرافقه انخفاض بنفس النسبة في المستوى العام للأسعار (P)، أي أن العلاقة بين الدخل الحقيقي والمستوى العام للأسعار هي علاقة عكسية.[1]

بعد عرضنا للتوازنات في سوق العمل، سوق السلع والخدمات والسوق النقدي، نتناول التوازن الاقتصادي الكلي بقطاعيه النقدي والحقيقي، حيث يصبح النموذج الكلاسيكي بعد تقديم نظرية كمية النقود كالتالي:[2]

[1] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **مرجع سابق**، ص 431.

[2] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 49.

$$(1).....Ld= Ld(W/P)$$

$$(2).....Ls =Ls(W/P)$$

$$(3).....Y = Y(L)$$

$$(4).....M.V = P.Y$$

من المعادلتين (1) و(2) يتحدد كل من حجم العمل (L) ومعدل الأجر الحقيقي (W/P)، وبتعويض حجم العمل في دالة الإنتاج في المعادلة (3) نحصل على حجم الإنتاج، وكذلك بتعويض هذا الأخير في المعادلة (4)، وفي ظل فرضية ثبات سرعة دوران النقود وأن كمية النقود (Ms) متغير خارجي يتحدد بواسطة السلطات النقدي، فإنه يمكن تحديد مستوى السعر (P)، وبتعويض السعر في إحدى المعادلتين(1) أو (2) فإنه يمكن تحديد معدل الأجر الاسمي (W).وعليه يكون النموذج الكلاسيكي كاملا ومتناسقا كالتالي:

الشكل رقم (08): نموذج التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيكي

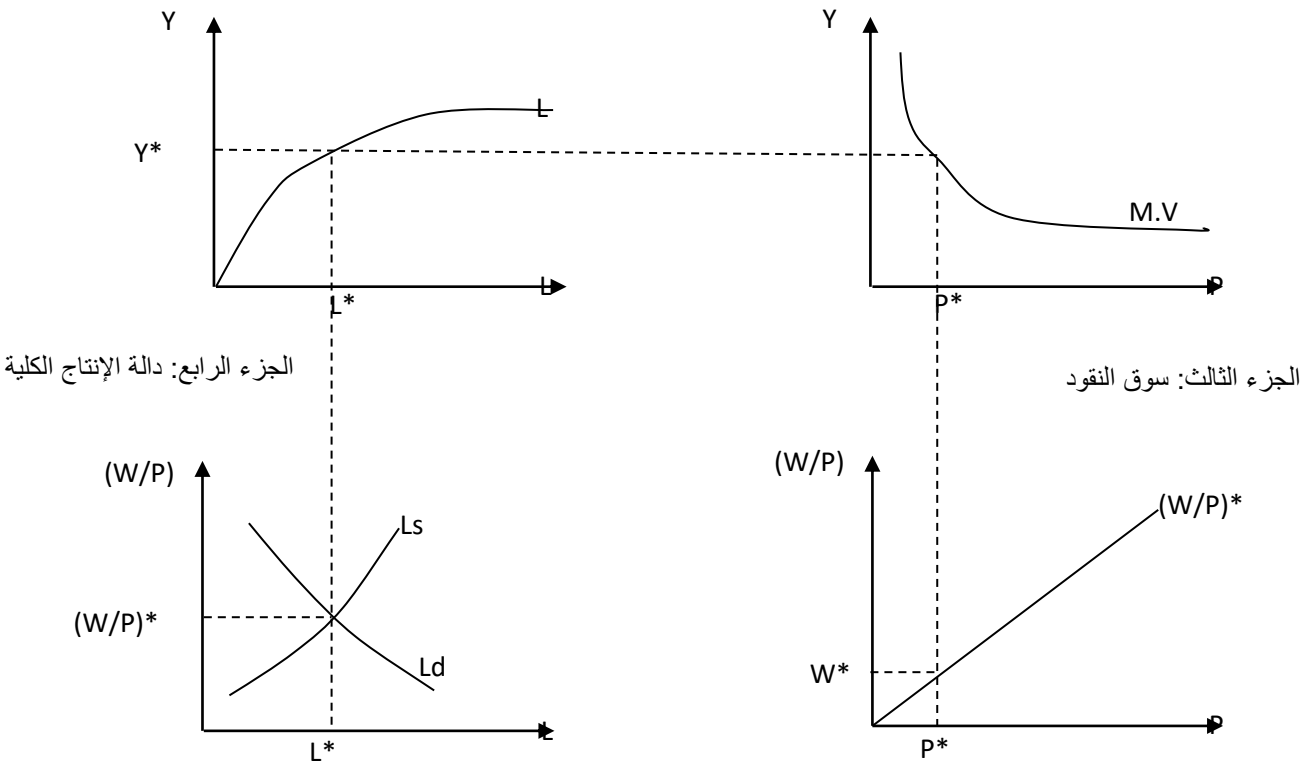

الجزء الرابع: دالة الإنتاج الكلية

الجزء الثالث: سوق النقود

الجزء الأول: سوق العمل

الجزء الثاني: تحديد الأجر النقدي

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 97.

نستخلص من الشكل (08)، تسلسل النموذج الكلاسيكي الذي يرتكز على تطور منطقي ابتداء من مستوى العمالة إلى الدخل الحقيقي ثم الاستهلاك والاستثمار ثم إلى معدل الفائدة، وفي النهاية يصل إلى المستوى العام للأسعار، حيث أن جميع القيم التوازنية للمتغيرات الاقتصادية تتحدد في آن واحد. وأن هذا التوازن دائما محقق لافتراضه حالة التشغيل الكامل.

المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكينزي

يتميز التحليل الكينزي بأنه تحليل في الفترة القصيرة، وأهم ما يميزه أنه تحليل نقدي بالدرجة الأولى لا يمكن الفصل فيه بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي. إذ ينطلق هذا التحليل من التوازن في سوق السلع والخدمات ثم السوق النقود وفي الأخير سوق العمل.

1- التوازن في سوق السلع والخدمات

إن شرط التوازن في سوق السلع والخدمات يتطلب المساواة بين الادخار والاستثمار المتوقع. ففي الفترة القصيرة يعتبر الادخار (S) دالة متزايدة للدخل (Y)، والاستثمار (I) دالة متناقصة في معدل الفائدة (i)، ويمكن كتابة ذلك:[1]

$$(1)\ldots\ldots S = S(Y) : S'(Y)>0$$

$$(2)\ldots\ldots\ldots I = I(i) : I'(i)<0$$

وعليه فإن شرط التوازن في سوق السلع والخدمات يكون:

$$(3)\ldots\ldots I(i) = S(Y)$$

توضح المعادلة (3) أنه عند كل معدل فائدة معطى توجد قيمة وحيدة فقط للدخل يتساوى عندها الادخار(S) والاستثمار المتوقع (I). فالدخل (Y) ينخفض مع زيادة معدل الفائدة (i)، حيث أن ارتفاع معدل الفائدة يؤدي إلى تناقص الاستثمار والادخار المساوي له. وبالتالي فإن انخفاض الاستثمار سيؤدي حتما إلى انخفاض الدخل (Y)، وعليه فإن الدخل (Y) هو دالة متناقصة لمعدل الفائدة (i). ويتضح ذلك بيانيا في الشكل التالي:

[1] السعيد بريش، **مرجع سابق**، ص 186.

الشكل رقم (09): التوازن بين سعر الفائدة ومستوى الدخل

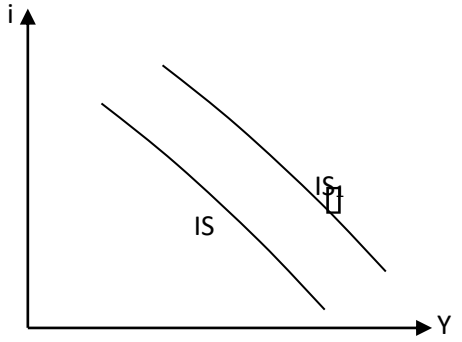

المصدر: طارق فاروق الحصري، التحليل الاقتصادي الكلي نظرة معاصرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 73.

يتضح من خلال الشكل أن العلاقة بين معدل الفائدة والدخل تظهر في شكل منحنى سالب (IS) الذي يتساوى عنده الادخار والاستثمار. وعند كل سعر فائدة معين فإن كل نقطة على هذا المنحنى تمثل نقطة توازن بين الادخار والاستثمار، وكلما انخفض معدل الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل، وبالتالي يتجه منحنى (IS) من اليسار إلى اليمين.

2- التوازن في السوق النقدي

يفترض التوازن النقدي المساواة بين عرض النقود (M) والطلب عليها (L)، فعرض النقود عند كينز هو مقدار خارجي تحدده السلطات النقدية. أما الطلب على النقود فيتكون من ثلاث دوافع هي: دافع المعاملات، دافع الاحتياط ودافع المضاربة. فالطلب على النقود للغرضين الأول والثاني يعتبر دالة لمستوى الدخل، بينما الطلب على النقود لأغراض المضاربة هو دالة لمعدل الفائدة.[1] ويمكن التعبير على ذلك كما يلي:

$$(1).....L_1(Y)= L_1(Y),\ L'_1(Y)>0 \qquad (2).....L_2(i)= L_2(i),\ L'_2(i)<0\ ,$$

وتتحقق المساواة عند:

$$M= L_1(Y)+ L_2(i)$$

وإذا افترضنا أن المستوى العام للأسعار وعرض النقود من المعطيات، فإن سعر الفائدة والدخل يتغيران في نفس الاتجاه، وهذا ما يمكن تفسيره بأن الدخل دالة متزايدة في سعر الفائدة. فكلما ارتفع معدل الفائدة كلما انخفض الطلب على النقود من أجل المضاربة وازدادت بذلك كمية النقود الموجهة للاستخدام في مجال المبادلات والاحتياط. وحتى يمكن استخدام هذه النقود المتاحة دون الإخلال بالتوازن النقدي

[1] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **النقود والتوازن الاقتصادي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 226.

فإنه يجب بالضرورة أن يزداد الدخل.[1] فالعلاقة التي تكون في نفس الاتجاه بين معدل الفائدة والدخل الحقيقي يصورها المنحنى الذي تمثل كل نقطة عليه وضع توازن نقدي (L=M)، حيث يرتفع هذا المنحنى من اليسار إلى اليمين، كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): العلاقة بين الدخل الكلي وسعر الفائدة في النظرية الكينزية

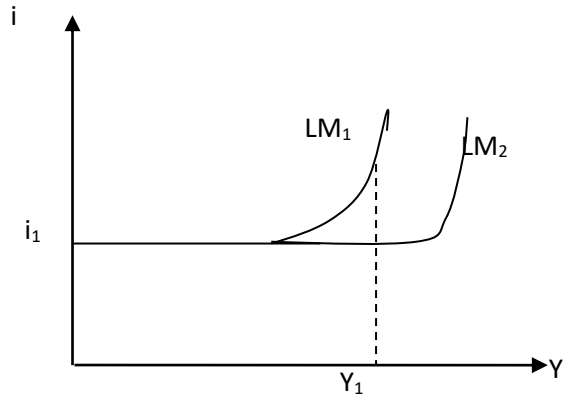

المصدر: أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مبادئ علم الاقتصاد تحليل جزئي وكلي، مرجع سابق، ص 444.

عندما يكون الدخل ضعيفا فإن الطلب على النقود بغرض المعاملات يكون هو الأخر ضعيفا. وبما أن عرض النقود يكون ثابتا فإن كمية كبيرة من النقود تصبح متاحة للاستخدام في مجال المضاربة. وكلما اتجهت هذه الكمية نحو الزيادة كلما كان سعر الفائدة ضعيفا، ولكن يوجد حد معين لا يتصور أن ينخفض دونه معدل الفائدة (i_1). وعندما يتم بلوغ هذا الحد فإن الطلب على النقود بغرض المضاربة (L_2) يصبح لا نهائي المرونة في علاقته بسعر الفائدة، ويسقط الاقتصاد في هذه الحالة فيما يسمى "بمصيدة السيولة". وعلى عكس ذلك، عندما يرتفع الدخل فإن الطلب على النقود بدافع المضاربة يقل وفي نفس الوقت يرتفع الطلب على النقود بغرض المبادلة وكذلك معدل الفائدة، وهكذا فإن كل من الدخل ومعدل الفائدة يرتفعان في آن واحد بينما المنحنى (LM_1) يتجه ليصبح رأسيا عند مستوى الدخل (Y_1)، وفي حالة اتحاد المنحنى مع هذا الخط تصبح الأرصدة النقدية من أجل المضاربة غير موجودة (الفرض الكلاسيكي)، أما إذا حدثت زيادة في عرض النقود، فإن المنحنى (LM_1) ينتقل إلى اليمين (LM_2) مما يسمح بتحقيق التوازن النقدي عند كل مستوى معطى من الدخل الحقيقي، وعند سعر فائدة أكثر انخفاضا من السابق.[2]

[1] طارق فاروق الحصري، **مرجع سابق**، ص 75.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص ص 444، 445.

3- التوازن في سوق العمل

لم يختلف كينز عن الكلاسيكيين فيما يتعلق بالطلب على العمل، حيث تبنى نفس الفكرة المستخدمة في النموذج الكلاسيكي وهي أن الطلب على العمل تابع متناقص لمعدل الأجر الحقيقي (W/P)، وينتج ذلك عن طبيعة دالة الإنتاج في الفترة القصيرة التي تفرض على المنتج من أجل تحقيق أقصى ربح أن يقوم بتحديد كمية الإنتاج التي يتساوى عندها الناتج الحدي الطبيعي للعمل f'(L) مع الأجر الحقيقي (W/P)، أي أن الناتج الحدي للعمل f'(L) يساوي التكلفة الحدية (W/P)، وبما أن الناتج الحدي للعمل يكون متناقصا f''(L) فإن العامل الوحيد الذي يسبب زيادة في الطلب على العمل هو تحقيق معدل الأجر الحقيقي.[1]

أما فيما يتعلق بعرض العمل فإن هناك اختلافا كبيرا بين التحليل الكينزي والتحليل الكلاسيكي، إذ يقوم عرض العمل في التحليل الكينزي على نقطتين أساسيتين هما:[2]

- يعتمد عرض العمل عند كينز على معدل الأجر الاسمي (W) وليس على معدل الأجر الحقيقي (W/P)، ذلك أن العمال معرضون للخداع النقدي بسبب أن سلوكاتهم في عرض خدماتهم موجهة نحو معدل الأجر الاسمي الأفضل بغض النظر عن تغيرات المستوى العام للأسعار، ويدعم كينز حجته بأن العامل يعرف بكل دقة معدل الأجر الاسمي، عكس ما هو عليه الأمر بالنسبة للمستوى العام للأسعار الذي يصعب معرفته؛

- يرى كينز أن معدل الأجر الاسمي غير مرن نحو الانخفاض، بسبب وجود حد أدني من الأجور لا يمكن تجاوزها لأي سبب من الأسباب.

يتحدد التوازن في سوق العمل، حسب كينز، عند المساواة بين عرض العمل والطلب عليه، كما يوضحه الشكل الأتي:

[1] السعيد بريش، **مرجع سابق**، ص 197.

[2] محمد الشريف إلمان، **مرجع سابق**، ص ص 270، 271.

الشكل رقم (11): التوازن في سوق العمل في النظرية الكينزية

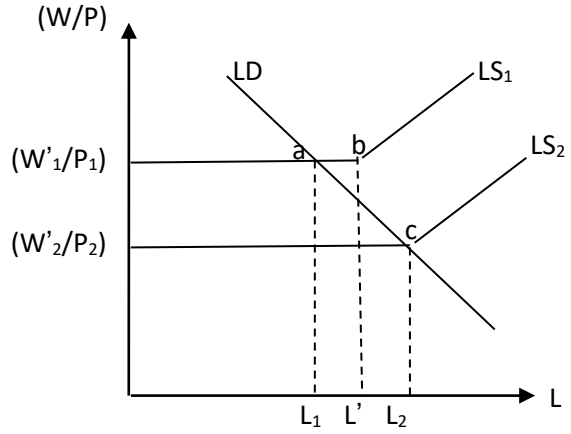

المصدر: طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، ص 70.

تمثل: (W') الحد الأدنى للأجور.

يوضح الشكل أن عند مستوى الأجر الحقيقي (W'_1/P_1)، فإن منحنى عرض العمل يأخذ شكل خط أفقي معبرا عن المستوى الذي لا يمكن أن تنخفض دونه الأجور، وعندا هذا الحد تكون (L_1) عند مستوى التشغيل الناقص. لكن بعد استخدام جميع العمال الذين يقبلون العمل عند مستوى الأجر الأدنى (W'_1) يتم رفع معدل الأجور الاسمية إلى مستوى أعلى من (W'_1)، وعند وصول مستوى التشغيل إلى (L') فإن منحنى عرض العمل يبدأ في الارتفاع من (b) نتيجة زيادة الأجور الاسمية عن الحد الأدنى من(W'_1). كما يوضح الشكل أيضا، أن عدد العمال الذين يرغبون في العمل بمعدل أجر(W'_1/P_1) يساوي (L')، لذلك فإن المسافة التي تفصل بين (L_1) و (L') تقيس حجم البطالة الإجبارية الناتجة عن عدم وجودة فرص العمل، ويعبر هذا التوازن عند النقطة (a) عن توازن التشغيل الناقص. ولكي يتحقق التشغيل الكامل يتطلب على أصحاب المشروعات زيادة الطلب الكلي على اليد العاملة وفي نفس الوقت يرفعوا نسبيا في الأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض معدل الأجر الحقيقي من (W'_1/P_1) إلى (W'_2/P_2)، وانخفاض منحنى عرض العمل من (LS_1) إلى (LS_2) الذي تنشأ عنه نقطة تقاطع أخرى هي (C) التي تقابل مستوى استخدام (L_2) أكبر من (L') وبالتالي تخفيض مستوى البطالة الإجبارية، وكل شخص يرغب في العمل عند مستوى (W'_2/P_2) سوف يجد عملا ولا يتصور وجود بطالة إجبارية.

وقد عرف النموذج الكينزي تطورا جديدا ظهر في شكل نموذج للتوازن الاقتصادي العام "نموذج IS–LM"، والذي جاء به كل من هيكس وهانسن.

المطلب الرابع: نموذج هيكس وهانسن للتوازن الاقتصادي الكلي (نموذج IS-LM)

جاء هيكس وهانسن بنموذج اقتصادي عام للتوازن الاقتصادي، أثبتا من خلاله إمكانية تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي في آن واحد. وقد حاول هذا النموذج اختصار النموذج الكينزي للتوازن الاقتصادي الكلي من جهة، ومن جهة أخرى تطوير نموذج التوازن الاقتصادي الكلاسيكي. ويهدف نموذج هيكس وهانسن إلى تحديد مستوى التوازن الكلي عن طريق ربط متغيري الدخل وسعر الفائدة بعرض وطلب النقود من جانب، وبينهما وبين الادخار والاستثمار من جانب أخر، وذلك من خلال تقاطع منحنى IS مع منحنى LM.

1- اشتقاق منحنى (IS)[1]

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات كما سبق وأن رأينا عند تساوي الادخار والاستثمار. ولاشتقاق منحنى (IS) نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (12): اشتقاق منحنى (IS)

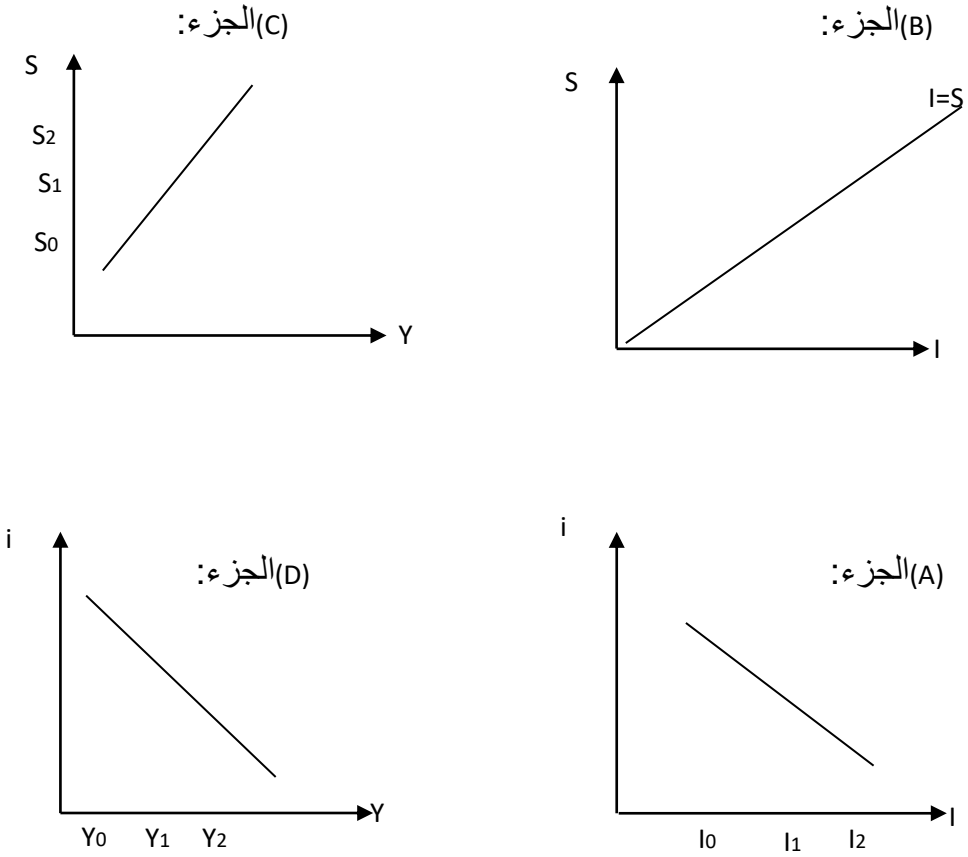

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 211.

[1] أنظر:

- ناظم محمد نوري الشمري، **مرجع سابق**، ص ص 208، 209.
- ضياء مجيد الموسوي، **مرجع سابق**، ص ص 209، 210.

يتضمن هذا الشكل أربعة أجزاء أساسية:

– الجزء (A): يبين منحنى الكفاية الحدية لرأس المال الذي يوضح أن الاستثمار دالة عكسية لسعر الفائدة.

– الجزء (B): يبين شرط تساوي الاستثمار (I) مع الادخار (S) حيث يظهر الاستثمار على المحور الأفقي والادخار على المحور العمودي، وتساويهما يظهر من خلال الخط الاسترشادي °45.

– الجزء (C): يبين أن الادخار دالة طردية في الدخل، فهي دالة موجبة الميل، وتقل عن الواحد.

– الجزء (D): يوضح العلاقة بين مستويات الدخل وأسعار الفائدة، والتي يعبر عنها بمنحنى (IS) الذي يشير إلى علاقة الدخل الوطني بسعر الفائدة والتي من خلالها يتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار.

2- اشتقاق منحنى (LM)[1]

يتحقق التوازن في سوق النقود كما سبق وأن رأينا عند تساوى عرض النقود والطلب عليها. ويمكن اشتقاق منحنى (LM) من خلال الشكل التالي:

[1] أنظر:

– بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص 93-95.

– ضياء مجيد الموسوي، **مرجع سابق**، ص 270.

– أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 132.

الشكل رقم (13): اشتقاق منحنى (LM)

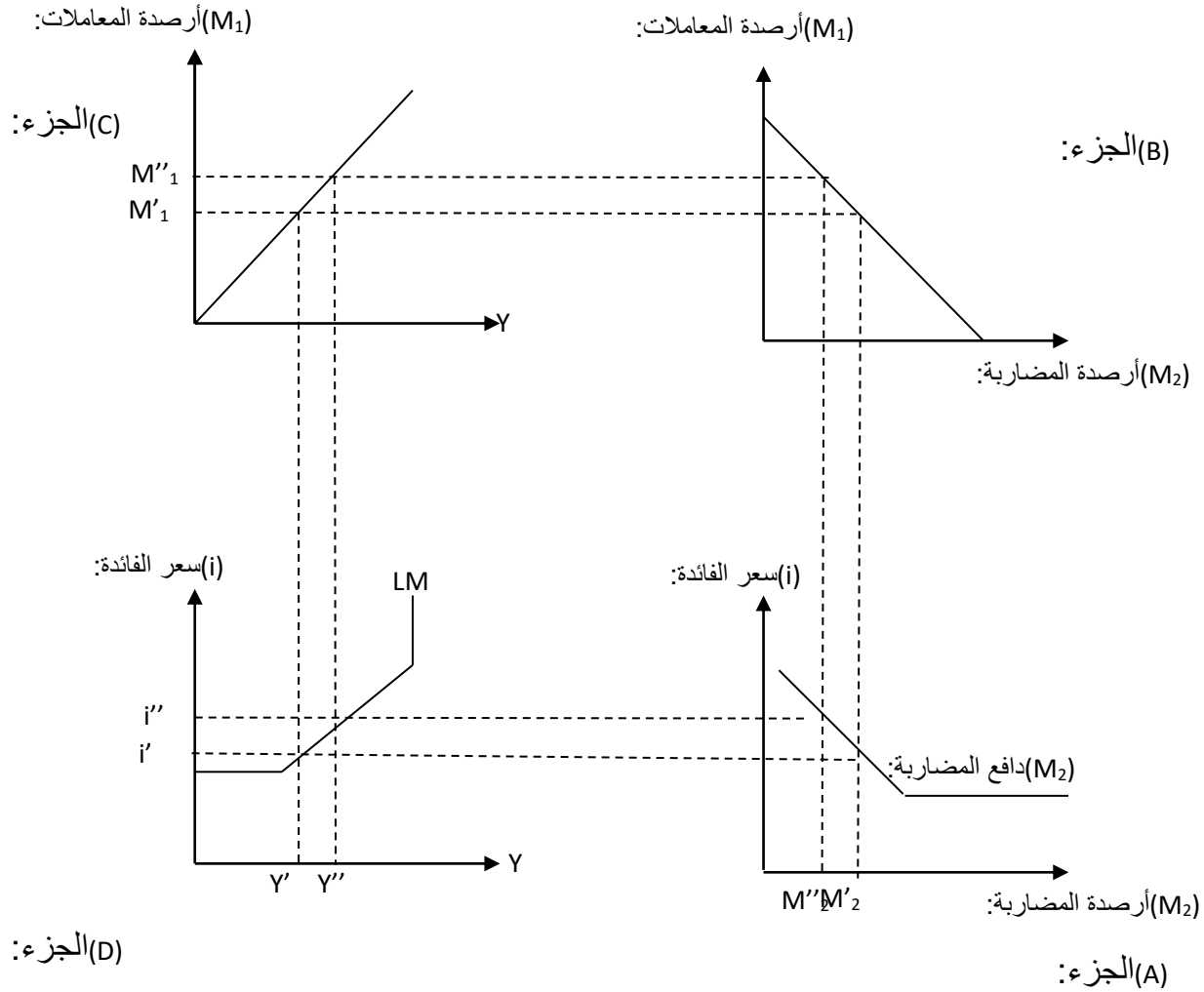

المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 311.

ينقسم هذا الشكل إلى أربعة أجزاء:

- الجزء(A): يقيس العلاقة العكسية بين الطلب على النقود من أجل المضاربة وسعر الفائدة.
- الجزء (B): يبين الطريقة التي يتم بها تقسيم كتلة النقود المعروضة بين الأرصدة النقدية بدافع المضاربة وحجم الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط، حيث يتساوى عند هذا المستوى عرض النقود والطلب عليها لأغراض المعاملات والمضاربة على حد سواء.
- الجزء (C): يوضح العلاقة الطردية بين الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط، والدخل.
- الجزء (D): يبين كيفية اشتقاق منحنى (LM) الذي يوضح العلاقة بين الدخل الحقيقي (Y) وسعر الفائدة (i) والتي تحقق شرط التوازن في سوق النقود.

ويتضح من منحنى (LM) ما يلي:

– منحنى (LM) موجب يعبر عن العلاقة الطردية بين الدخل وسعر الفائدة في سوق النقود. فعند زيادة الدخل الوطني الحقيقي، ينجم عنه زيادة الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط وفي نفس الوقت ينخفض الطلب على النقود بدافع المضاربة مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة.

– يعتمد الرسم البياني (LM) على شكل كل من منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة والطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط، لذلك يتمتع المنحنى بمرونة لا نهائية فيكون موازيا للمحور الأفقي عند مستويات منخفضة للدخل. ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط، واتجاه دافع المضاربة نحو الارتفاع مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة إلى غاية الوصول إلى "مصيدة السيولة" والتي لا ينخفض عندها سعر الفائدة أكثر من ذلك.

– عند مستويات مرتفعة للدخل الوطني، يصبح منحنى (LM) خطا عموديا، بسبب عدم قدرة عرض النقود تلبية طلب النقود لغرض المعاملات والاحتياط، ويواصل سعر الفائدة ارتفاعه حتى يتم التخلص من الأرصدة النقدية المخصصة للمضاربة بأكملها، ويطلق على هذه المساحة اسم المنطقة الكلاسيكية التي تفترض أن الطلب على النقود يكون من اجل المعاملات والاحتياط ولا علاقة له بدافع المضاربة.

– انطلاقا من العلاقة التناسبية بين معدل الفائدة والدخل فإن زيادة العرض النقدي من شأنه أن يعمل على نقل منحنى (LM) إلى جهة اليمين.

3– التوازن في السوقين معا وتحديد منحنى (IS–LM)[1]

يتحدد التوازن في سوق السلع والخدمات والنقود معا بالجمع بين القطاع النقدي (LM) والقطاع الحقيقي (IS)، واللذان يحددان المستوى التوازني للدخل وسعر الفائدة المقابل له. ويعبر هذا التداخل عن التفاعل المتبادل بين متغيرات السوق النقدي وسوق السلع والخدمات. فالتغيرات التي تحدث في سوق النقد تؤثر على سوق السلع والخدمات، وكذلك فإن التغيرات التي تحدث في سوق السلع والخدمات هي الأخرى تؤثر على سوق النقد. وتحدد نقطة التوازن بين المنحنيين (IS) و (LM) قيمة الدخل (Y*) ومعدل الفائدة (i*) اللذين يتطلبهما التوازن العام في جميع الأسواق. فالقيمة المزدوجة من (Y*, i*) هي الشرط الضروري والكافي لتحقيق التوازن آنيا بين الادخار والاستثمار من جهة، وبين الطلب على النقود والعرض منها من ناحية أخرى. ويتضح ذلك جليا في الشكل التالي:

[1] أنظر:

– **نفس المرجع السابق**، ص ص 133– 135.

– أحمد رمضان نعمت الله وآخرون، **مرجع سابق**، ص 185.

الشكل رقم (14): نموذج هكس وهانسن للتوازن الاقتصادي العام

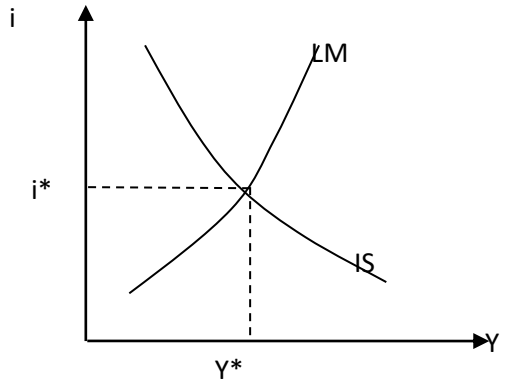

المصدر: أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص 134.

يثير نموذج هيكس وهانسن مسألة مهمة، من خلال توسطه بين فروض النظرية الكلاسيكية بشأن معدل الفائدة الذي اعتبرته "ظاهرة حقيقية" والنظرية الكينزية التي ترى فيه "ظاهرة نقدية"، وطالما أن التغير في منحنى (IS) ومنحنى (LM) يؤدي إلى تغير معدل الفائدة، فإن هذا المعدل في ظل هذا النموذج يعد "ظاهرة حقيقية وظاهرة نقدية" في آن واحد، فهو يمثل "ظاهرة حقيقية" كونه يتحدد بتفاعل منحنى الادخار و الاستثمار في سوق السلع والخدمات (IS)، و"ظاهرة نقدية" بحكم أنه يعكس التفاعل بين قوى عرض النقود والطلب عليها في السوق النقدي (LM).

خلاصة الفصل

عرفت السياسة المالية تطورا واضحا وملحوظا في الفكر الاقتصادي، فكانت البداية بالمدرسة الكلاسيكية، التي أكدت على حيادية السياسة المالية، والتي فندتها المدرسة الكينزية بعد أن أخرجت هاته السياسة من حيادها وأبرزت مدى قدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي، ومعالجة الهزات والصدمات الاقتصادية.

إن الأهداف التي تصبو إليها السياسة المالية، تتماشى إلى حد بعيد مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، استقرار المستوى العام للأسعار...الخ)،. كما تستمد السياسة المالية أهدافها، من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تميز كل دولة على الأخرى، حيث تهدف داخل الدول النامية إلى بعث سبل التنمية الاقتصادية، في حين توجه في البلدان المتقدمة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الأزمات الاقتصادية.

الفصل الثاني

تحليل دور السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

تمهيد:

إن الدور المتعاظم الذي تساهم به السياسة المالية، في ضبط التوازن الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الجزائري، دفع بالسلطات الوطنية، إلى ترتيب هذه السياسة ضمن أولويات أدوات السياسة الاقتصادية، المعتمدة في معالجة الاختلالات الاقتصادية، مما جعلها تحظى باهتمام كبير في برامج الاستثمارات العمومية، التي اعتمدتها الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة.

سنتناول في هذا الفضل ما سبق الإشارة إليه من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الاتجاهات العامة للسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019.

المبحث الثاني: مدى مساهمة السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي العام في الجزائر (2001-2019).

المبحث الأول: الاتجاهات العامة للسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

إن الدور المتعاظم الذي تساهم به السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الجزائري، دفع بالسلطات الوطنية إلى ترتيب هذه السياسة ضمن أولويات أدوات السياسة الاقتصادية المعتمدة في معالجة الاختلالات الاقتصادية، مما جعلها تحظى باهتمام كبير منذ مطلع الألفية الثالثة. وسوف نتناول في هذا المبحث مسار السياسة الإنفاقية العامة ثم السياسة الايرادية وفي الأخير الموازنة العامة.

المطلب الأول: مسار السياسة الانفاقية العامة في الجزائر (2001-2019)

مرت السياسة الانفاقية العامة في الجزائر بعدة تطورات، خاصة في فترة التسعينيات التي عرفت فيها الجزائر إصلاحات واسعة مع المؤسسات المالية الدولية، وقد توجت هذه الإصلاحات بإعادة النظر في السياسة الانفاقية بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية التي أدرجت كهدف أساسي للإصلاحات المدعومة.

أولا - تصنيف النفقات العامة في الجزائر

تنقسم النفقات العامة في التشريع الجزائري إلى قسمين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

1- نفقات التسيير (الجارية)

تمثل نفقات التسيير مجموع النفقات الموجهة لتسيير المصالح العمومية والإدارية للدولة، أي أنها تكون موجهة لضمان الاستمرارية والبقاء للمرافق الإدارية العامة للدولة. وهذه النفقات في العموم هي نفقات غير منتجة. وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب، ومعظم الأبواب تتكون من سبع فقرات، وكل فقرة يمكن أن تضم تسعة وتسعين فصلا، وكل فصل يشمل عددا من المواد غير محددة. وعلى هذا الأساس، سوف نقوم بعرض الأبواب الأربعة لنفقات التسيير فيما يلي:[1]

أ- **الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** ويشمل هذا الباب مختلف الأعباء المخصصة لتغطية أعباء الدين المالي والمعاشات وكذا مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات. ويتكون هذا الباب من خمس فقرات هي: احتياط الدين، الدين الداخلي (فوائد سندات الخزينة) أو الدين العام، الديون الخارجية، الضمانات، النفقات المحسومة من الإيرادات (تعويضات على منتوجات مختلفة).

---

[1] أنظر:

- **المادة 24 من القانون رقم 17/84**، المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقوانين المالية.
- علي زغدود، **مرجع سابق**، ص ص 32- 34.
- جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 54.

ب- الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية: وهي تلك الاعتمادات الضرورية لتسيير مصالح الوزارات والمؤسسات العمومية السياسية وغيرها، مثل المجلس الشعبي الوطني والمجلس الدستوري ...إلخ، وتوجه هذه الاعتمادات لصالح المستخدمين، الأجهزة والمعدات...إلخ، ويتكون هذا الباب من الفقرات التالية: رواتب العمل، المعاشات والمنح العائلية، المعاشات والأعباء الاجتماعية، المستخدمون والمعدات وتسيير المصالح، المستخدمون وأعمال الصيانة، المستخدمون وإعانات التسيير، المستخدمون النفقات المختلفة.

ج- الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وهي تلك النفقات التي تضم كل الإعتمادات التي توفر لكافة مصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات. ويشمل هذا الباب الفقرات التالية: الموظفون ومرتبات العمل، الموظفون والمعاشات والمنح، الموظفون والتكاليف الاجتماعية، الأدوات وتسيير المصالح، أشغال الصيانة، إعانات التسيير، النفقات المختلفة.

د- الباب الرابع: التدخلات العمومية: وتتعلق بنفقات التحويل، ويضم هذا الباب الفقرات التالية: التدخلات العمومية والإدارية مثل إعانات المجموعات المحلية، الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية، النشاط التربوي والثقافي مثل تقديم المنح، النشاط الاقتصادي والتشجيعات والتدخلات مثل الإعانات الاقتصادية والمكافآت، الإسهامات الاقتصادية مثل إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية، الإعانات الاجتماعية مثل المساعدات والتضامن، الإسهامات الاجتماعية مثل مساهمة الدولة في صناديق المعاشات وصناديق الصحة.

2-نفقات التجهيز (ميزانية الاستثمار)

تمثل نفقات التجهيز مجموع النفقات التي يترتب عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي وتوسع الثروة العمومية وتحسين تجهيز الجماعات العمومية. وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات في المنشآت الأساسية الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية التي لا تعتبر نفقات ذات إنتاجية مباشرة، ويضاف إليها إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية بعنوان البحث ودراسات ما قبل الاستثمار.[1]

إذا كانت نفقات التسيير توزع حسب الوزارات والإدارات العمومية، فإن نفقات التجهيز توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي. وعلى هذا الأساس تقسم نفقات التجهيز في التشريع الجزائري حسب المخطط الإنمائي السنوي المتضمن الاعتمادات المخصصة لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، وتوزع هذه النفقات على ثلاثة أبواب هي:[2]

أ- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛

ب- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

[1] جمال لعمارة، **مرجع سابق**، ص 35.

[2] **المادة 35 من القانون رقم 17/84**، مرجع سابق،

ج- النفقات الرأسمالية الأخرى.

ثانيا- تطور السياسة الانفاقية العامة في الجزائر (2001-2019)

إن ما يميز السياسة الانفاقية العامة في الجزائر التزايد الكبير في حجم النفقات العامة، وهذا بالرغم من السياسة المالية المتشددة التي طبقتها الجزائر خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية. وقد اعتبرت السنوات من 2001 إلى 2014 من الألفية الثالثة الأكثر تزايدا في حجم النفقات العامة، لاسيما بعد إطلاق الحكومة لبرامج الاستثمارات الاقتصادية العمومية.

1- السياسة الانفاقية خلال الفترة (2001-2014)

الجدول الموالي يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014).

الجدول رقم (01) : تطور نفقات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات	نسبة نفقات التسيير(%)	نسبة نفقات التجهيز(%)
2001	963.6	357.4	1321.0	72.9	27
2002	1097.6	452.9	1550.6	70.7	29.2
2003	1122.8	567.4	1690.2	66.4	33.5
2004	1251.1	640.7	1891.8	66.1	33.8
2005	1245.1	806.9	2052.0	60.6	39.3
2006	1437.9	1015.1	2453.0	58.6	41.3
2007	1672.6	1420.1	3092.7	54	45.9
2008	2227.3	1948.4	4175.7	53.3	46.6
2009	2300.0	1946.3	4246.3	54.16	45.84
2010	2659.0	1807.9	4466.9	59.52	40.48
2011	3879.2	1974.4	5853.6	66.27	33.73
2012	4782.6	2275.5	7058.1	67.76	32.24
2013	4204.3	1887.8	6092.1	69.01	30.99
2014	4494.3	2501.4	6995.7	64.24	35.76

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على:

- Banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie, rapport 2004, 2008, 2014.

- www.mf.gov.dz, consulté le 17/3/2022.

شهدت الجزائر خلال الفترة (2001-2014) تزايدا واضحا ومستمرا في حجم نفقات التسيير والتجهيز، ويعود هذا التزايد إلى القفزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حققتها الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة. إلى جانب الوفرة المالية بسبب التحسن المستمر لأسعار البترول في الأسواق العالمية و عودة الاستقرار السياسي و الأمني للبلد، لذلك كان التوجه نحو زيادة حجم الإنفاق الاستثماري لبعث سبل التنمية. هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى انتقال النفقات العامة من 1321.0 مليار دج سنة 2001 إلى 4466.9 مليار دج سنة 2010 لتصل إلى 6995.7 مليار دج سنة 2014.

وما يلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن حجم نفقات التسيير أكبر من حجم نفقات التجهيز، إذ بلغت نفقات التسيير 963.6 مليار دج سنة 2001 مقابل 357.4 مليار دج بالنسبة لنفقات التجهيز، وارتفعت نفقات التسيير إلى 4494.3 مليار دج سنة 2014 مقابل 2501.4 مليار دج بالنسبة لنفقات التجهيز.

أما فيما يتعلق بنسب كل من نفقات التجهيز والتسيير إلى مجموع النفقات العامة، نلاحظ أن نفقات التسيير انخفضت إلى 64.24% سنة 2014 بعدما كانت 72.9% سنة 2001، عكس نفقات التجهيز التي حققت ارتفاعا ملحوظا حينما انتقلت نسبتها من 27% سنة 2001 إلى 35.76% سنة 2014.

إن الارتفاع المتزايد في حجم النفقات العامة خلال الفترة 2001-2014 يرجع بالدرجة الأولى إلى سببين أساسين هما:

- الوفرة المالية للجزائر بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية.
- الشروع في تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية منذ مطلع الألفية الثالثة (2001)، والتي ترتكز على التوسع في الإنفاق الحكومي.

إن زيادة نفقات التسيير على نفقات التجهيز خلال هذه الفترة يرجع أساسا إلى اعتبارات اقتصادية واجتماعية خاصة في ظل ظروف شراء السلم الاجتماعي والبحث على تحسين معيشة السكان، والتي أرغمت الحكومة على زيادة نفقاتها ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأجور لدى الحكومة بأكثر من 20% سنويا للتكيف مع الوضع، وضمان استمرار مصالحها الإدارية، الإدارة العمومية، التعليم، الصحة...الخ

2- السياسة الانفاقية في الفترة(2015- 2019)

الجدول الموالي يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019).

الجدول رقم (02) : تطور نفقات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2015- 2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات	نسبة نفقات التسيير(%)	نسبة نفقات التجهيز(%)
2015	4617.0	3039.3	7656.3	60.30	39.70
2016	4585.6	2711.9	7297.5	62.83	37.17
2017	4677.2	2605.4	7282.7	64.22	35.78
2018	4648.3	3078.0	7726.3	60.16	39.84
2019	–	–	–	–	–

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على:

- Banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie, rapport 2018.
-www.mf.gov.dz, consulté le 17/3/2022.

إن ما يلاحظ على هذه الفترة (من خلال الجدول رقم 02) الارتفاع الهائل لحجم النفقات العامة بشقيها (نفقات التسيير ونفقات التجهيز)، لاسيما نفقات التجهيز التي بلغت مستوى قياسيا سنة 2018.

لقد عرفت الفترة (2015-2019) تطبيق سياسة مالية جديدة في ظل انخفاض أسعار البترول، يتلخص أهم ما أرتبط منها بالسياسة الانفاقية فيما يلي:

- تجميد تنفيذ بعض المشاريع في مختلف القطاعات وعبر كامل التراب الوطني.
- رفع الدعم على بعض المواد لاسيما المواد الطاقوية.
- تم تقليص التعيينات الجديدة في الوظيف العمومي.
- التركيز على تقليص عجز الموازنة العامة.

وقد نجم عن هذه السياسة انخفاض إجمالي النفقات العامة من 7656.3مليار دج سنة 2015 إلى 7297.5 مليار دج سنة 2016 ثم إلى 7282.7 مليار دج سنة 2017، لترتفع مجددا سنة 2018 حيث سجلت 7726.3مليار دج، و هذا بالموازاة مع التحسن التدريجي لأسعار البترول في الأسواق العالمية. أما بالنسبة لنفقات التجهيز و نفقات التسيير، فإننا نلاحظ استمرار هيمنة نفقات التسيير على نفقات التجهيز خلال هذه الفترة، حيث سجلت نفقات التسيير سنة 2017 ما قيمته 4677.2 مليار دج أي بنسبة 64.22 % كحد أقصى، في حين كانت نفقات التجهيز 2605.4 مليار دج أي بنسبة 35.78% كحد أدنى.

إن زيادة حجم النفقات العامة خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 و في ظل تذبذب أسعار البترول، يتطلب من الدولة البحث أكثر عن مصادر إيرادات ثابتة(يمكن التحكم فيها) لتغطيتها،أو

على الأقل تحقيق هدف تغطية نفقات التسيير بإيرادات الجباية العادية لان كل منهما يتميز بالاستقرار النسبي، وإلا سوف ينعكس ذلك مباشرة على عجز الموازنة العامة وارتفاع معدلات التضخم. وهذا ما يتطلب منا معرفة السياسة الإيرادية المنتهجة طيلة الفترة المدروسة.

المطلب الثاني: مسار سياسة الإيرادات العامة في الجزائر (2001-2019)

صاحب التزايد المطرد في حجم النفقات العامة خلال الفترة (2001-2019)، قيام الدولة بتنويع مصادر إيراداتها العامة وزيادة حصيلتها لمواكبة تصاعد نفقاتها العامة وبما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية، حيث تم إدخال عدة إصلاحات ضريبية بغية زيادة حصيلة إيرادات الجباية العادية بدلا من إيرادات الجباية البترولية التي لا تزال تتحدد بعوامل خارجة عن إرادة الدولة الجزائرية.

أولا- تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر

تعتبر الإيرادات العامة أداة هامة في يد الدولة تستعملها لتغطية نفقاتها العامة ومواجهة ما يجابهها من مشاكل اقتصادية، اجتماعية وسياسية. إذ تنوعت وتعددت مصادر الإيرادات العامة في الجزائر لاسيما بعد صدور القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، والذي صنف إيرادات الموازنة العامة إلى:[1]

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرمات؛
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى؛
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات؛
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الموازنة العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
- مختلف حواصل الموازنة التي ينص القانون على تحصيلها؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا؛
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي.

وعليه من خلال هذا التقديم يتبين أنه يمكن تصنيف إيرادات الموازنة العامة إلى قسمين هما:[2]

1- الإيرادات الإجبارية

وتتكون من مجموع الاقتطاعات المحصلة بصفة إجبارية ودون مقابل، وتضم ما يلي:

أ- **الإيرادات الجبائية:** وتتكون من مختلف الضرائب والرسوم التي يتكفل بتبويبها الجدول (أ) للموازنة العامة، حيث تشمل:

[1] **المادة 11 من القانون 17/84**، مرجع سابق.

[2] جمال لعمارة، **مرجع سابق**، ص ص 49- 51.

- الضرائب المباشرة: وهي الضرائب المفروضة على مختلف أنواع الدخول كالأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية والمرتبات والأجور وفوائد السلف والضمانات...الخ.

- حقوق التسجيل والطابع: وهي تلك الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وعلى كل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل: حقوق التسجيل، انتقال رأس المال وطوابع جواز السفر ورخص السياقة...الخ.

- الضرائب المختلفة على الأعمال (الرسوم على المبيعات): هي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك؛ تفرض على مجمل المواد الاستهلاكية.

- الضرائب غير المباشرة: وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك التي تمس فقط المواد غير الخاضعة للرسم على رقم الأعمال (الذهب، الكحول، الخمور..الخ).

- الحقوق الجمركية: وتخضع لهذا الرسم المواد الموجهة للاستيراد أو للتصدير.

- الجباية البترولية: وتتكون من مجموع اقتطاعين أثنين هما: ضريبة على إنتاج البترول السائل والغازي من جهة، وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات البترول المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات من جهة أخرى.

ب- صناديق المساهمة: إلى جانب الضرائب ذات الطبيعة الجبائية تمول الموازنة العامة للدولة سنويا من خلال المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة.

ج- الغرامات: وهي تلك العقوبات المالية الصادرة عن هيئات قضائية (محاكم، مجالس...الخ) وإدارية (شرطة قضائية، مفتش الجمارك...الخ).

2- الإيرادات الاختيارية

يشتمل هذا النوع من الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة اختياريا من طرف الأشخاص نظير حصولهم على سلعة أو خدمة تمنحها لهم الدولة، ومنها:

أ- مداخيل الأملاك التابعة للدولة: وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة من خلال تصفيتها لثرواتها أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة. ويشتمل هذا النوع من المداخيل على:

- مداخيل تصفية ثروات الدولة: وهي الموارد التي يتم تدبيرها بشكل اتفاقي من خلال السلع التي تمتلكها الدولة والتي لم تصبح تمثل منفعة بالنسبة لها، مثل: مداخيل التنازل عن الأراضي التابعة للدولة، العقارات، المتاجر...الخ؛

- مداخيل استغلال الأملاك التابعة للدولة: وهي الموارد التي يتم تدبيرها من الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون، الخواص أو العموميون، مثل: مداخيل استغلال المناجم والمحاجر والغابات، مداخيل استخراج المنتجات من الأملاك العمومية...الخ.

ب- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى: وهي كل المكافآت المحصلة من طرف الدولة مقابل استعمال خدماتها، ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع منها، وهي:

- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات؛
- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشطات مصرفية أو تأمينية؛
- المكافآت المحصلة من النشطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل رسوم.

ج- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات: ما يميز هذا النوع من الموارد أنها تقدم للدولة بدون مقابل، فهي تكمن في المساهمات المالية غير الإجبارية التي يقدمها الأفراد لتمويل نفقة عمومية.

ثانيا- تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

سعت السلطات الجزائرية في إطار إصلاحاتها المدعومة إلى تقليص عجز الموازنة العامة بزيادة حصيلة إيراداتها العامة، والتي شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2001-2019)، لكن ما يلاحظ على هذه الإيرادات طغيان الجباية البترولية عليها باعتبارها المصدر الرئيسي للإيرادات العامة.

1- تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

الجدول الموالي يوضح تطور حصيلة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014).

الجدول رقم (03): تطور إيرادات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	إيرادات الجباية البترولية	إيرادات الجباية العادية	إيرادات أخرى	مجموع الإيرادات
2001	840.6	404.2	156.1	1400.9
2002	916.4	478.2	175.7	1570.3
2003	836.1	524.9	159.5	1520.5
2004	862.2	580.4	156.7	1599.3
2005	899	640.4	180.4	1719.8
2006	916	720.8	192.1	1828.9
2007	973	767.3	91	1831.3
2008	4088.6	895.4	126.7	5111.0
2009	2412.7	1146.6	116.7	3676.0
2010	2905.0	1298.0	189.8	4392.9
2011	3979.7	1527.1	283.3	5790.1
2012	4184.3	1908.6	246.4	6339.3
2013	3678.1	2018.5	244.3	5940.9
2014	3388.4	2091.5	258.5	5738.5

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على:

- banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie, rapport 2005,2010, 2014.
- www. Mf.gov.dz, consulté le 17/04/2022.

من خلال الجدول رقم (03) وكما أسلفنا الذكر، نلاحظ أن الإيرادات البترولية (الجباية البترولية) تحتل صدارة الإيرادات العامة، فقد شهدت ارتفاعا مستمرا ومتزايدا في حصيلتها بسبب ارتفاع سعر النفط العالمي، إذ انتقلت من 840.6 مليار دج سنة 2001 إلى 3388.4 مليار دج سنة 2014 أي بنسبة 59.05% من إجمالي الإيرادات العامة لهذه السنة (سنة 2014)، وباستثناء ذلك فإن سنة 2003 عرفت انخفاضا محسوسا قدر بـ 80.3 مليار دج أي بنسبة 54,98% من مجموع الإيرادات العامة، وذلك بسبب انخفاض سعر البترول في السوق العالمي. لكن سرعان ما عادت الإيرادات البترولية إلى الارتفاع ابتداء من سنة 2004 أين بلغت حصيلتها سنة 2008 ما قيمته 4088.6 مليار دج أي بنسبة 79.99% من إجمالي الإيرادات العامة، واستمرت بعد ذلك في التذبذب في باقي السنوات تبعا لتقلبات أسعار البترول.

وفيما يتعلق بإيرادات الجباية العادية فقد شهدت منحى تصاعديا خلال هذه الفترة (2001-2014)، حيث انتقلت من 404.2 مليار دج خلال سنة 2001، أي بنسبة مساهمة في إجمالي الإيرادات قدرها 28.85%، إلى 2091.5 مليار دج سنة 2014 أي بنسبة مساهمة في إجمالي الإيرادات قدرها 36.45%. و يعود سبب هذا التحسن التدريجي و المنتظم في مردودية الجباية العادية، إلى الاهتمام المتزايد بها في الجزائر، من خلال الإصلاحات المتتالية من حيث معدلات الضرائب و الرسوم، و الوعاء الضريبي، والإدارة الضريبية،وإعادة تنظيم المجتمع الضريبي ومكافحة الغش والتهرب الضريبي...الخ

2- **تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)**

الجدول الموالي يوضح تطور حصيلة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019).

الجدول رقم (04): تطور إيرادات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	إيرادات الجباية البترولية (الجباية البترولية)	إيرادات الجباية العادية	إيرادات أخرى (غير جبائية)	مجموع الإيرادات
2015	2373.5	2354.6	374.9	5103.0
2016	1781.1	2482.2	846.8	5110.1
2017	2177.0	2630.0	1240.9	6047.9
2018	2887.1	2648.5	1215.8	6751.4
2019	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على:

- banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie, rapport 2018.
- www. Mf.gov.dz, consulté le 17/04/2022.

خلال الفترة 2015-2019 تراجعت نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في إيرادات الموازنة العامة لارتفاع حصيلة الإيرادات خارج المحروقات (الجباية العادية) نتيجة انخفاض أسعار البترول منذ جوان 2014 من جهة، و نتيجة للإصلاحات التي أدخلت على الجباية العادية من جهة أخرى.

انتقلت الإيرادات البترولية إلى 2373.5 مليار دج سنة 2015 وبنسبة 53,86% من إجمالي الإيرادات العامة، بعدما كانت تمثل ما نسبته 59.05% من إجمالي الإيرادات العامة السنة التي قبلها أي سنة 2014.

وهكذا نلاحظ أن نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة تتناقص خلال هذه الفترة (2015-2019)، و بالمقابل ارتفاع حصيلة الإيرادات غير البترولية نتيجة الإصلاحات الضريبية، حيث نلاحظ سنة 2017 أن الإيرادات العادية قد فاقت الإيرادات البترولية بما مقداره 453 مليار دج.

وبالنسبة للإيرادات غير الجبائية (إيرادات أخرى) فقد شهدت انتعاشا في حصيلتها، إذ انتقلت من 374.9 مليار دج سنة 2015 إلى 1240.9 مليار دج سنة 2017، ويفسر ذلك بارتفاع حاصل ممتلكات الدولة و زيادة حقوق أرباح بنك الجزائر.

وللإشارة فقط، فإن الإيرادات غير البترولية تعتبر الأكثر أهمية لضمان استمرارية موارد الدولة، ذلك لأن هذه الإيرادات يمكن التحكم فيها ومن ثم تكييفها بما يتماشى والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، عكس الإيرادات البترولية التي يصعب التحكم فيها لارتباطها بعوامل بعيدة عن إرادة الدولة كالتغيرات الدولية لأسعار البترول، سعر الصرف...الخ.

المطلب الثالث: الموازنة العامة في الجزائر (2001-2019)

تعتبر الموازنة العامة في الجزائر الوثيقة الأساسية التي تقيد فيها بنود النفقات العامة والإيرادات العامة، فهي تمثل أحد أهم أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اولا- مفهوم الموازنة العامة في التشريع الجزائري

عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة للدولة بأنها تلك الوثيقة التي تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.[1]

وعلى العموم، تخضع الموازنة العامة في التشريع الجزائري إلى القواعد والمبادئ المنصوص عليها في المالية العامة (سبق وأن تطرقنا إليها في الجانب النظري).

[1] **المادة 06 من القانون رقم 17/84**، مرجع سابق.

ثانيا- هيكل الموازنة العامة في التشريع الجزائري

تتكون الموازنة العامة في التشريع الجزائري من جانبين، جانب النفقات العامة، وجانب الإيرادات العامة. وفيما يلي سوف نتناول دراسة المعايير التي تبوب على أساسها كل من النفقات والإيرادات العامة في الجزائر:

1- تبويب النفقات العامة في الجزائر

تبوب النفقات العامة في الجزائر وفقا للأصناف التالية:[1]

أ- **التبويب الإداري:** تصنف النفقات العامة إداريا وفق معيارين هما:

- التبويب حسب الوزارات: وهو القاعدة التي تصنف على أساسها موازنة التسيير في الجزائر، وفيه يتم وضع اعتمادات نفقات التسيير تحت تصرف الدوائر الوزارية؛

- التبويب بحسب طبيعة الاعتمادات: حيث توزع الاعتمادات حسب الحالات على الفصول أو القطاعات.

ب- **التبويب الوظيفي للنفقات العامة في الجزائر:** وفي هذا الإطار تقسم الوظائف في الجزائر إلى أربع مجموعات كبيرة منها واحدة تجمع النفقات غير القابلة للتخصيص، وهي:

- الخدمات العامة: وتضم الإدارة العامة، العدل، الشرطة، الدفاع؛
- الخدمات الاجتماعية والجماعية: وتشمل التعليم، الصحة...الخ؛
- الخدمات الاقتصادية: وتضم الفلاحة، الصناعة ...الخ؛
- النفقات غير قابلة للتخصيص: كفائدة الدين العام، رد القروض...الخ.

ج- **التبويب الاقتصادي:** وهو التبويب الذي يحظى بأهمية كبيرة بالنظر إلى التأثير الكبير للنفقات العامة على الاقتصاد، ووفقا لذلك تقسم النفقات إلى:

- نفقات التسيير (النفقات الجارية)، ونفقات التجهيز (نفقات برأس المال)؛
- نفقات المصالح (الإدارية)، ونفقات التحويل (إعادة التوزيع).

د- **التبويب المالي:** ووفقا لهذا التبويب يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من النفقات هي:

- النفقات النهائية: وهي تمثل حركة دخول وخروج الأموال بدون مقابل، وتمثل كذلك الحق المشترك في توزيع الأموال العامة؛

- النفقات المؤقتة وعمليات الخزينة: ترتبط بالعمليات المؤقتة المتعلقة بالخزينة أو القطاع المصرفي، فهي تمثل جزء حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة؛

[1] جمال لعمارة، **مرجع سابق**، ص ص 35- 40.

– النفقات الافتراضية أو الضمانات: وهي التي تتعلق بعمليات إنفاق أو قروض تتعهد الدولة بالقيام بها إذا تحققت بعض الظروف.

2- تبويب الإيرادات العامة في الجزائر[1]

إن الإيرادات العامة لا تبوب وفق الأهداف التي تحققها كما هو الشأن بالنسبة للنفقات العامة، وإنما تبوب وفق طرق تحصيلها، وهو ما ينسجم مع التبويب القانوني إلى جانب التبويب ذات الطابع الاقتصادي.

أ- التبويب القانوني: يستند هذا المعيار على أساس استخدام الجماعات العمومية للقوة العمومية من عدمها أثناء تحصيل الإيرادات العامة، إذ يمكن لهذه الجماعات في سبيل تحصيل إيراداتها اللجوء إلى التدابير الآمرة والناهية التي تحتكرها.

ب- التبويب المالي: وفيه يمكن التميز بين نوعين من الإيرادات:

– الإيرادات العامة النهائية: هي الأموال التي تدخل خزينة الدولة بصفة نهائية، دون أن تتبعها تكلفة أو تعويض؛

– الإيرادات العامة المؤقتة: هي تلك الأموال ذات الطبيعة المؤقتة الواجب ردها أو تعويضها، والتي ينتج عنها تكاليف مثل دفع فوائد القروض، سندات الدولة...الخ.

ج- التبويب الاقتصادي: يرتبط هذا التبويب بطبيعة الثروات التي تم الاقتطاع منها. فقبل إصلاح 1991 كان التبويب يعتمد على الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال والضرائب على الاستهلاك (النفقة). أما بعد إصلاح 1991 أصبح تبويب الضرائب يعتمد على: الضرائب المباشرة (ضرائب على الدخل الإجمالي، الضرائب على أرباح الشركات)، التسجيل والطابع، الرسوم المختلفة على الأعمال (الرسم على القيمة المضافة، الرسم الداخلي على الاستهلاك...الخ)، والضرائب غير المباشرة.

ثالثا- تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

تندرج السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية تحت غطاء الموازنة العامة للدولة، والتي تستعملهما للتدخل والتأثير على النشاط الاقتصادي. فقد مرت الموازنة العامة في الجزائر بعدة تطورات غلب عليها العجز المستمر، لعدم قدرة الإيرادات العامة ملاحقة التزايد المستمر في حجم النفقات العامة.

1- تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

الجدول الموالي يوضح تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014).

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص 42- 45.

الجدول رقم (05): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	إيرادات الموازنة	نفقات الموازنة	الرصيد	نوع الموازنة
2001	1400.9	1321.0	79.9	فائض
2002	1570.3	1550.6	19.7	فائض
2003	1520.5	1690.2	169.7-	عجز
2004	1599.3	1891.8	292.5-	عجز
2005	1719.8	2052.0	332.2-	عجز
2006	1828.9	2453.0	624.1-	عجز
2007	1831.3	3092.7	1261.4-	عجز
2008	5111.0	4175.7	935.3	فائض
2009	3676.0	4246.3	570.3-	عجز
2010	4392.9	4466.9	74-	عجز
2011	5790.1	5853.6	63.5-	عجز
2012	6339.3	7058.1	718.8-	عجز
2013	5940.9	6092.1	151.2-	عجز
2014	5738.5	6995.7	1257.2-	عجز

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدولين رقم (01) و(03) أعلاه.

باعتبار أن الإيرادات البترولية (الجباية البترولية) تشكل الجزء الأكبر لإيرادات الموازنة العامة خلال هذه الفترة (2001-2014)، فإن عجز أو فائض الموازنة العامة يكون مرهون وإلى درجة كبيرة بالارتفاع أو الانخفاض في أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهذا ما يؤكده الجدول رقم (05) الذي يظهر فيه فائض في الموازنة العامة خلال سنوات 2001 (+79.9 مليار دج)، 2002 (+19.7 مليار دج)، و2008(+935.3) وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث وصل سعر البرميل على سبيل الذكر لا الحصر سنة 2008 إلى 140 دولار للبرميل،. لكن باقي السنوات من هذه الفترة سجل رصيد الموازنة العامة عجزا متذبذبا، وصل سنة 2014 إلى ما يقارب -1257.2 مليار دج، وهذا بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى مستوى ما دون50 دولار للبرميل في نفس السنة.

2- تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

الجدول الموالي يوضح تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2015- 2019).

الجدول رقم (06): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2015- 2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	إيرادات الموازنة	نفقات الموازنة	الرصيد	نوع الموازنة
2015	5103.0	7656.3	2553.3-	عجز
2016	5110.1	7297.5	2187.4-	عجز
2017	6047.9	7282.7	1234.8-	عجز
2018	6751.4	7726.3	974.9-	عجز
2019	6507	8557	2050-	عجز

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدولين رقم (02) و(04) أعلاه.

من خلال الجدول رقم (06) أعلاه، نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة قد سجل عجزا معتبرا في كل سنوات الفترة من 2015 إلى 2019. حيث وصل سنة 2015(كأقصى حد) إلى-2553.3 مليار دج، و سبب ذلك يعود إلى انخفاض الإيرادات العامة سنة 2015 بمقدار -635.5 مليار دج مقارنة بسنة 2014 من جهة، و زيادة النفقات العامة لسنة 2015 بمقدار +660.6 مليار دج مقارنة بنفقات سنة 2014 من جهة أخرى.

كما يمكن تسجيل خلال هذه الفترة ، وصول حجم نفقات الموازنة العامة إلى مستويات قياسية، حيث فاقت 8550 مليار دج سنة 2019 في مقابل 6507 مليار دج فقط كإيرادات للموازنة العامة لنفس السنة. و هو ما انعكس سلبا و بشكل مباشر على رصيد الموازنة العامة.

المبحث الثاني: مدى مساهمة السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي العام في الجزائر (2001-2019)

بعد العراقيل والقيود التي وقفت أمام التوازن الداخلي والخارجي لفترة طويلة، و عقب الاستعداد لانتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات؛ مست كل الميادين المعنية باسترجاع التوازنات الكلية وبعث الإنعاش الاقتصادي، وبالأخص الميادين النقدية والمالية التي شهدت إصلاحات جذرية انصبت في مجملها تحت عنوان "استرجاع التوازن الاقتصادي العام".

وللوقوف عند مختلف هذه التوازنات ومعرفة دور السياسة المالية في بلوغها خلال الفترة 2001-2019، سنتناول مدى مساهمة السياسة المالية في ضبط التوازن الداخلي والخارجي على حد سواء.

المطلب الأول: مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الداخلي

مما لا شك فيه أن التوازن الداخلي يتحقق طالما تتمكن السلطات من تحقيق التوظيف الكامل دون تضخم، وسنحاول من خلال هذا العرض معرفة مدى مساهمة السياسة المالية في بلوغ ذلك في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2019.

أولا: مدى مساهمة السياسة المالية في ضبط التضخم

أمام تدهور أداء الاقتصاد الكلي خلال التسعينات، لجأت الجزائر إلى تطبيق برامج استثمارات عمومية في بداية الألفية الثالثة؛ والتي تمحورت حول هدف "رفع معدلات النمو الاقتصادي"، وكان ذلك بإتباع سياسة مالية توسعية، وكذلك إتباع سياسة نقدية حذرة تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية .وقد كان لهاتين السياستين الفضل في التحكم في معدلات التضخم ، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات التضخم للفترة (2001-2019):

الجدول رقم (07): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

الوحدة (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	4.23	1.42	2.59	3.54	1.63	2.53	3.51	4.46	5.74	3.91
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
معدل التضخم	4.52	8.89	3.26	2.92	4.78	6.40	5.59	4.27	1.95	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير:
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، 2004، 2009،2014،2018.

انخفض معدل التضخم في بداية الألفية الثالثة إلى مستوى قياسي وصل إلى 34 ,0% سنة 2000، و يتضح من خلال الجدول رقم (07) أن معدل التضخم عاد للارتفاع مباشرة سنة 2001 أين بلغ 23 ,4%.

إن تفسير عودة ارتفاع معدل التضخم سنة 2001 إنما يرجع إلى ارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 24,9%، بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي في أفريل 2001، مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم إلى مستوى 4,23%، ليسجل انخفاضا سنة 2002 بلغ 1,42%، ليرتفع إلى 2,59% سنة 2003 ثم 3,56% سنة 2004، ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2005 أين بلغ 1,63%، ويعزي هذا التحسن إلى الانعكاس الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي.

وابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق برنامج ثاني وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة استكمالا للبرنامج الأول، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة، كما تميزت هذه السنة بالنمو القوي في الكتلة النقدية، لكن مع ذلك فإن ادخار الخزينة لجزء من الموارد المتأتية من الجباية البترولية قد ساهم في التخفيف من التوسع النقدي في 2006.[1] وهذا ما يتماشى والسياسة المسطرة من طرف بنك الجزائر والتي تسمح بشكل دائم بامتصاص فائض السيولة في السوق النقدية. واستمر معدل التضخم نحو الارتفاع ليسجل 5,74%سنة 2009.

وخلال تنفيذ المخطط الإنمائي التكميلي(برنامج توطيد النمو) الذي غطى الفترة (2010-2014)، والذي أدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة والنمو أكثر في الكتلة النقدية، ومع رفع الحكومة أجور الوظيف العمومي،ارتفع معدل التضحم بشكل ملحوظ حيث سجل نسبة قياسية بلغت 8.89% سنة 2012. إلا أن هذا المعدل انخفض إلى حدود 2.92% سنة 2014.

ثانيا: مدى مساهمة السياسة المالية في تخفيض البطالة

لم تساهم السياسة المالية خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية(التسعينات) وإلى غاية بداية الألفية الثالثة (1990-2000) في تخفيض معدلات البطالة وخلق مناصب شغل. وهذا ما تبرره السياسة المالية الانكماشية المطبقة إلى غاية نهاية برنامج التعديل الهيكلي، والتي كانت تبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسة خفض الطلب والتحكم في معدلات التضخم، مما انعكس بالسلب على الاستثمار، العمالة، ومعدل النمو الاقتصادي. وقد ظل معدل البطالة مرتفعا طيلة فترة الإصلاح الاقتصادي.

[1] محمد لكصاسي، **التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2006**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 06 نوفمبر 2007، ص 25.

ومع مطلع الألفية الثالثة، و في ظل تطبيق سياسة مالية توسعية، و التي كانت تبحث عن رفع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على الاستثمار، العمالة و التوظيف، فقد انخفضت معدلات البطالة تدريجيا طيلة الفترة 2001-2019 كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2019)

الوحدة: (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
م.البطالة	28.44	26.0	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10.0
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
م.البطالة	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7	11.38	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على:
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، 2004، 2014،2009،2018.
- ONS, Quelque indicateurs socio-économiques de 2000 à 2006, www.ons.dz, consulté le 02/05/2022.

يؤكد الجدول رقم (08) ارتفاع معدل البطالة مطلع الألفية الثالثة، كنتيجة لأثر الإصلاحات الاقتصادية في التسعينات، حيث سجل 28.44% سنة 2001 ، ثم اخذ هذا المعدل في الانخفاض التدريجي في السنوات التي بعدها، إلا انه يبقى بشكل عام في مستويات عالية (برقمين) بالمعايير العالمية.

انتقلت معدلات البطالة من 28,44% سنة 2001 إلى 17,7% سنة 2004 ثم 15,3% سنة 2005 لتصل إلى 10,2% سنة 2009، وذلك بعد إطلاق برنامجي الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، اللذان تمثل فيهما النظرية الكينزية (السياسة المالية) المرجع الأساسي لاحتواء البطالة من خلال تنشيط العجلة الاقتصادية بزيادة حجم المشاريع الاستثمارية، مما تؤكده الزيادة الكبيرة في حجم النفقات العامة طيلة فترة تنفيذ البرنامجين (2001-2009).

في فترة تنفيذ البرنامج الخماسي المعروف ببرنامج توطيد النمو (2010-2014)، و الذي رصد له مبلغ قدره 286 مليار دولار، تغير معدل البطالة في حدود ضيقة جدا، حيث انتقل ما بين 10% و 10.6% فقط. باستثناء تسجيل معدل 11% سنة 2012، و 9.8% سنة 2013 كأدنى معدل للبطالة سجل في هده الفترة. وهو ما يؤكد ان توفير مناصب الشغل و تحسين مستوى معيشة السكان، يعتبر من ابرز محاور برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر 2001-2014.

خلال الفترة 2015- 2019 و التي تميزت بانخفاض أسعار البترول، و نقص الموارد المالية، و تجميد العديد من المشاريع، و ارتفاع الأسعار، و إجراءات الضبط المالي في الجزائر، عاد معدل البطالة

للارتفاع، حيث بلغ 11.7% سنتي 2017 و 2018 ، ثم انخفض بشكل طفيف سنة 2019 حيث بلغ 11.38%.

المطلب الثاني: مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الخارجي

تتجلى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الخارجي من خلال قدرتها على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والتحكم في سياسة سعر الصرف. وسنحاول معرفة مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). و باعتبار أن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر يخضع بالأساس إلى تغيرات الوضع الدولي كارتفاع وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وتقلبات أسعار الصرف، فإن السياسة النقدية تبقى غير قادرة نسبيا على الحفاظ على استقراره[1].

الجدول الموالي يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2001-2019):

[1] بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، **تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم**، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، يومي 24، 25 أفريل 2006،ص135.

الجدول رقم (09): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

الوحدة: (مليار دولار)

البيان/السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد الحساب الجاري	7.06	4.37	8.84	11.12	21.18	28.95	30.54	34.45	0.402	12.149
الميزان التجاري	9.61	6.7	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24	40.60	7.784	18.205
الصادرات(fob)	19.09	18.71	24.47	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59	45.186	57.090
المحروقات	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.42	56.12
أخرى	0.56	0.61	0.47	0.67	0.74	1.13	0.98	1.40	0.771	0.969
الواردات(fob)	9.48-	12.01-	13.32-	17.95-	19.88-	20.68-	26.35-	37.99-	37.40-	38.885-
ميزان حساب رأس المال	0.87-	0.71-	1.37-	1.87-	4.24-	11.22-	0.99-	2.54	3.457	3.177
رصيد ميزان المدفوعات	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.859	15.326

البيان/السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رصيد الحساب الجاري	17.766	12.418	0.831	9.277-	- 27.289	- 26.209	- 22.074	- 16.697	-
الميزان التجاري	25.961	20.167	9.384	0.459	- 18.083	- 20.128	- 14.412	7.458-	-
الصادرات(fob)	72.89	71.736	64.377	60.129	34.566	29.309	34.569	41.115	-
المحروقات	71.66	70.583	63.327	58.462	33.081	27.918	33.202	38.897	-
أخرى	1.227	1.153	1.050	1.667	1.485	1.391	1.367	2.218	-
الواردات(fob)	46.93-	51.57-	54.993-	- 59.670	- 52.649	- 49.437	- 48.981	- 48.573	-
ميزان حساب رأس المال	2.375	0.361-	0.967-	3.396	0.248-	0.178	0.313	0.877	-
رصيد ميزان المدفوعات	20.141	12.057	0.134	5.881-	- 27.537	- 26.031	- 21.762	- 15.820	-

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على :

-Banque d'Algérie, bulletin statistique, série rétrospectives, statistique monétaire 1964-2005, statistique de la balance des paiements 1992.2005, juin 2006, P P 72-73.
- banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie, rapport ; 2004, 2008, 2013,2018.

يوضح الجدول رقم (09) أن ميزان المدفوعات تميز بفائض في الرصيد خلال السنوات من 2001-2013، والعجز خلال السنوات من 2014- 2018، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين مرحلتين:

- المرحلة الأولى: (2001-2013): حقق ميزان المدفوعات خلال هذه المرحلة فائضا مستمرا ومتذبذبا بلغ 6.19 مليار دولار خلال سنة 2001، لارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، والتي ترتب عنها زيادة حصيلة إيرادات الصادرات التي بلغت 19.09 مليار دولار سنة 2001 مقابل 9.48 مليار دولار بالنسبة للواردات، مما دعم الرصيد الإيجابي للميزان التجاري الذي قدر بـ 9.61 مليار دولار خلال نفس السنة.

واستمر الفائض في ميزان المدفوعات ليصل إلى 16.94 و17.73 مليار دولار خلال سنتي 2005 و2006 على التوالي، بسبب تحسن أسعار البترول في السوق الدولية. فقد ارتفع متوسط أسعار برميل البترول الخام بـ 20,5% في 2006، إذ بلغ في المتوسط 65.85 دولار للبرميل مقابل سعر متوسط قدر بـ 54.64 دولار للبرميل في 2005.[1] ونتيجة لذلك وصلت حصيلة الصادرات إلى 54.74 مليار دولار سنة 2006 مقابل 20.68 مليار دولار بالنسبة للواردات، مما انعكس بالإيجاب على الميزان التجاري (34.06 مليار دولار سنة 2006).

أما العجز في حساب رأس المال الذي ما فتئ يتوسع باستمرار منذ 2001، والذي وصل إلى -4.78 مليار دولار سنة 2005 إثر التسديد المسبق لجزء من الدين الخارجي، فقد زاد بقوة في 2006 (-11.22 مليار دولار) تحت تأثير التسديد المسبق للدين الخارجي بمبلغ 10.93 مليار دولار.[2] وعلى هذا الأساس، تعززت الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر بشكل خاص في 2007 برصيد إجمالي لميزان المدفوعات يمثل تقريبا ضعف المستوى المحقق في 2005 و2006 (29.55 مليار دولار)، ويعزى ذلك إلى التزايد القوي في مستوى الاحتياطيات الرسمية للصرف التي "انتقلت من 77.78 مليار دولار سنة 2006 إلى 110.18 مليار دولار سنة 2007"،[3] إلى جانب استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار. وواصل رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعه ليصل سنة 2008 إلى 36.99 مليار دولار.

انخفض رصيد ميزان المدفوعات سنة 2009 انخفاضا كبيرا، حيث انتقل من +36.99 مليار دولار سنة 2008، إلى +3.859 مليار دولار فقط سنة 2009، أي بانخفاض قدره 33.131 مليار دولار. و يعود سبب هذا الانخفاض أساسا إلى انعكاسات الأزمة المالية العالمية "أزمة الرهن العقاري"، حيث انخفضت القيمة الإجمالية للصادرات بشكل معتبر(و بشكل أساسي المحروقات)، إذ انتقلت من

[1] محمد لكصاسي، **مرجع سابق**، ص 02.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 04.

[3] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2007**، مرجع سابق، ص 75.

78.59 مليار دولار سنة 2008 إلى 45.186 مليار دولار سنة 2009، أي بانخفاض قدره 33.404 مليار دولار، و هو يساوي تقريبا مقدار الانخفاض في رصيد ميزان المدفوعات.

تحسن رصيد ميزان المدفوعات خلال سنتي 2010 و 2011 حيث بلغ +15.326 مليار دولار و +20.141 مليار دولار على التوالي، مدفوعا بالرصيد الإيجابي للميزان التجاري، ليعود للانخفاض مجددا مع بقائه موجب (فائض) خلال سنتي 2012 و 2013، حيث سجل أدنى رصيد موجب خلال هذه السنة الأخيرة و الذي بلغ +0.134 مليار دولار فقط.

- المرحلة الثانية: (2014-2018): حقق ميزان المدفوعات خلال هذه المرحلة عجزا مستمرا ومتذبذبا بلغ -5.881 مليار دولار خلال سنة 2014، لانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية، والتي ترتب عنها انخفاض حصيلة إيرادات الصادرات التي بلغت 60.129 مليار دولار سنة 2014 مقابل 59.670 مليار دولار بالنسبة للواردات، مما قلص الرصيد الإيجابي للميزان التجاري الذي قدر بـ +0.459 مليار دولار فقط ، بينما عاد العجز في حساب رأس المال والذي بلغ -9.277 مليار دولار خلال نفس السنة(2014).

واستمر العجز في ميزان المدفوعات ليصل إلى -27.537 مليار دولار ، -26.031 مليار دولار، -21.762 مليار دولار، -15.820 مليار دولار، خلال سنوات 2015 ،2016، 2017، 2018 على التوالي، بسبب استمرار تدهور أسعار البترول في السوق الدولية (رغم التحسن الطفيف)، فقد بلغ متوسط أسعار برميل البترول الخام 49.50 دولار في 2015، و بلغ في المتوسط 40.76 دولار للبرميل سنة 2016، مقابل سعر متوسط قدر بـ 52.43 دولار للبرميل في 2017، و 69.78 دولار سنة 2018. و نتيجة لذلك كانت حصيلة الصادرات اقل من قيمة الواردات أي رصيد سالب للميزان التجاري، بالإضافة إلى الرصيد السالب للحساب الجاري خلال تلك السنوات.

و بشكل عام فان رصيد ميزان المدفوعات، تحكمه ثلاثة معايير أساسية هي: حجم احتياطي الصرف، تقلبات أسعار البترول في السوق الدولي، التحكم في المديونية الخارجية.

خلاصة الفصل

وخلاصة القول أن السياسة المالية التوسعية (والسياسة "النقدية" الحذرة) ، التي طبقتها الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة، كان لها الفضل في ضبط بعض التوازنات الاقتصادية الكلية، وفي مقدمتها تخفيض معدل البطالة، و استقرار الأسعار (التضخم)، مما يعكس أهمية الأغلفة المالية المخصصة للإنفاق الحكومي. لتبقى بعض التوازنات الأخرى (ميزان المدفوعات) مرهونة بتغيرات الوضع الدولي، كتقلبات أسعار النفط، سعر الصرف، والمديونية الخارجية.

الخاتمة العامة

الخاتمة عامة

بعد تناولنا لهذا الموضوع المعنون ب "**دور السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي الكلي، دراسة حالة الجزائر 2001 – 2019**"، والذي أحطنا بجوانبه من خلال الفصلين النظري و التطبيقي السالفين الذكر، توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي بواسطتها يمكننا الإجابة عن الإشكالية العامة، الأسئلة الفرعية، واختبار صحة الفرضيات من عدمها.

1- اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى **نؤكدها** ذلك لأن فهم أي مرحلة من المراحل التي مرت بها السياسة المالية في الفكر الاقتصادي، يقتضي العودة دائما إلى الافتراضات والأسس النظرية التي بواسطتها يمكننا تمييز كل مرحلة عن الأخرى، هذا ما مكننا من التفرقة بين ثلاث مراحل بارزة. الأولى ظهرت بظهور المدرسة الكلاسيكية، وفيها قامت السياسة المالية على مبدأ التوازن المحاسبي للموازنة العامة، دون حاجة لتدخل الدولة. والمرحلة الثانية رسمتها المدرسة الكينزية التي كانت أفكارها مخالفة تماما للفكر الكلاسيكي، فأهم ما ميز السياسة المالية فيها، أنها لم تبق محايدة، وإنما أصبحت توظف أداوتها (التمويل بالفائض أو العجز) للتأثير على النشاط الاقتصادي، ومواجهة المشكلات الاقتصادية. والمرحلة الثالثة جسدتها المدرسة النقدوية، التي أرادت أن تعيد الحياة مجددا للمدرسة الكلاسيكيةّ، لكن بأدوات ووسائل تحليل جديدة حاولت الاستفادة مما توصل إليه الفكر الكلاسيكي والكينزي على حدا سواء. أما بالنسبة لأهداف السياسة المالية فهي تتشابه إلى حدا بعيد، إذ تنصب كلها تحت غطاء أهداف السياسة الاقتصادية الكلية (النمو، التشغيل الكامل، ضبط المستوى العام للأسعار...الخ).

- الفرضية الثانية **نؤكد صحتها**، حيث أن السياسة المالية لا يمكنها مباشرة عملها إلا بالاستناد إلى أدواتها. فهي تعتمد على أدواتها الثلاث (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة) للتأثير على الاستهلاك، الادخار، الاستثمار وفي الأخير على الناتج الوطني، وتستمد السياسة المالية فعالية أدواتها من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي تعيشها كل دولة.

- الفرضية الثالثة **نؤكدها** إذ تتكيف آلية عمل السياسة المالية مع الوضعية الاقتصادية السائدة (كساد، تضخم). ففي حالة الكساد تعمد الحكومة إلى إتباع سياسة مالية توسعية بزيادة النفقات العامة أو تخفيض الضرائب أو الاثنين معا، بهدف تحريك العجلة الاقتصادية، من خلال زيادة التشغيل، الإنتاج والدخل. أما في الحالة التي يكون فيها الاقتصاد يعاني من فجوة تضخمية، فإن آلية عمل السياسة المالية تكون معاكسة للأولى، حيث يتم الاعتماد على سياسة مالية انكماشية بتخفيض النفقات العامة أو زيادة الضرائب أو الاثنين معا.

– الفرضية الرابعة **نثبتها نسبيا**، إذ أن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وبالأخص المالية منها إذا ما دققنا في مضمونها، لوجدناها أعدت لتوجيه السياسة المالية نحو متطلبات التنمية الاقتصادية واسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، التي تزعزعت عقب الإصلاحات المدعومة (التسعينات)، فلم تبق الخزينة العمومية تمول برامجها التمويلية بالإصدار النقدي الجديد، وإنما أصبحت تقترض من البنك المركزي وفقا لقواعد وشروط محددة مما أنعكس على استقرار مستوى الأسعار، كما كان لبرامج الاستثمارات العمومية دورا كبيرا في توجيه السياسة المالية، وذلك من خلال إعادة النظر في السياسة الانفاقية وتأهيلها بما تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية، حيث وابتداء من الألفية الثالثة أصبحت السياسة المالية تساهم في توفير مناصب الشغل، وتخفيض معدلات البطالة أي المساهمة في تحقيق التوازن الداخلي. أما مساهمة السياسة المالية في ضبط التوازن الخارجي، تبقى ضعيفة نسبيا لارتباط وضع ميزان المدفوعات في الجزائر بتغيرات الوضع الدولي، كارتفاع وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية، وتقلبات أسعار الصرف، هذا ما يؤكده الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات خلال السنوات التي شهدت تحسنا في أسعار البترول، و الرصيد السالب خلال السنوات التي شهدت انخفاضا في أسعار البترول.

2- نتائج الدراسة

تماشيا مع منهجية البحث قمنا بتقسيم نتائج الدراسة إلى نتائج الجانب النظري، ونتائج الجانب التطبيقي.

2-1- نتائج الجانب النظري

توصلنا في دراستنا النظرية إلى مجموعة من النتائج نوجزها كالتالي:

– إن عرض تطور السياسة المالية ، أثبت أن المدرسة الكلاسيكية قد نظرت إلى السياسة المالية على أنها محايدة، ليس لها تأثير على الاقتصاد الحقيقي باعتبار أن الاقتصاد كفيل بتحقيق التوازن دون حاجة لتدخل الدولة.

– توصلت المدرسة الكينزية إلى أن النقود لا يقتصر تأثيرها فقط على المستوى العام للأسعار وإنما يتعدى ذلك ليشمل الاقتصاد الحقيقي، إذ أصبحت النقود لها تأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية: الادخار،الاستثمار، الاستهلاك...الخ. أما السياسة المالية فهي لم تعد تهدف إلى تحقيق المساواة بين النفقات العامة والإيرادات العامة، وإنما أصبحت تعتمد على هاتين الأداتين للتأثير على النشاط الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية.

– يختلف الهدف الأساسي للسياسة المالية بين الدول المتقدمة والنامية. ففي الدول المتقدمة تهدف السياسة المالية إلى ضبط الاستقرار الاقتصادي في اقتصادياتها والحد من الأزمات الاقتصادية. أما في الدول النامية طالما لم تصل اقتصادياتها بعد إلى مستوى العمالة الكاملة، فإن الهدف هو تمويل برامج التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يأتي في المرتبة الثانية.

– رغم اختلاف مفهوم وطبيعة التوازن الاقتصادي لدى المدارس الاقتصادية، وتعدد أشكاله التي نميز فيها بين التوازن الجزئي والتوازن الكلي، التوازن الساكن والتوازن الحركي، التوازن الناقص والتوازن الكامل، إلا أن مفهومه الحقيقي هو الوصول إلى تلك المعادلة التي يتساوى عندها الطلب الكلي مع العرض الكلي، مما يؤدي في النهاية إلى شيوع الاستقرار العام في الاقتصاد الوطني.

– تقف وراء زيادة حجم النفقات العامة أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية. فالأسباب الظاهرية تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة عدديا دون أن يقابله زيادة في حجم الخدمات العامة، وتتسبب فيها ثلاث عوامل هي: تدهور قيمة النقود، اختلاف طرق المحاسبة المالية وزيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها. أما الأسباب الحقيقية فهي الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة والتي يقابلها زيادة الحاجات العامة، وتنقسم إلى أسباب اقتصادية، اجتماعية ومالية.

– ترتب عن الزيادة في حجم النفقات العامة، تنوع وتعدد إيرادات الدولة التي توزعت على الإيرادات الاقتصادية حيث نميز فيها بين الدومين بنوعيه العام والخاص، والثمن العام. والإيرادات السيادية التي تضم الضرائب، الرسوم، الغرامات، الإتاوات. وإيرادات الدولة الائتمانية (القروض).

– تؤثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي وتساهم في رسم أهداف ومعالم السياسة الاقتصادية الكلية، من خلال تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك، الادخار والاستثمار.

– تؤدي السياسة المالية دورا كبيرا في فك عقد الاختلالات الاقتصادية، وذلك عن طريق تأثيرها على الدورات الاقتصادية (كساد، وتضخم)، ومن ثم تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

– تؤثر السياسة المالية على التوازن الاقتصادي الكلي من خلال تأثيرها على مستوى الدخل ومعدل الفائدة. ففي ظل اقتصاد مفتوح فإن تأثير السياسة المالية لا يقتصر فقط على وضع منحنىIS فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى وضع منحنى LM.

– تزيد فعالية السياسة المالية في المنطقة الكينزية لزيادة مستوى الدخل مع بقاء سعر الفائدة ثابت، وتقل فعاليتها في المنطقة الوسطى لارتفاع مستوى الدخل مع ارتفاع سعر الفائدة، وتنعدم فعاليتها في المنطقة الكلاسيكية لعدم تأثيرها على مستوى الدخل.

2-2- نتائج الجانب التطبيقي

توصلنا في دراستنا التطبيقية إلى مجموعة من النتائج نوردها كالتالي:

- مع بداية الألفية الثالثة أصبح اتجاه السياسة المالية في الجزائر اتجاها توسعيا، يهدف إلى بعث سبل التنمية الاقتصادية من خلال إطلاق برامج الاستثمارات العمومية.

- إن الاستقرار الذي حققته السياسة المالية خاصة في السنوات من 2001 إلى 2014، لم يكن وليد الإصلاحات الاقتصادية بقدر ما كان نتيجة لزيادة حصيلة إيرادات المحروقات عقب الارتفاع المستمر لأسعار البترول في السوق الدولية.

- تميزت السياسة الانفاقية العامة خلال فترة الدراسة بالزيادة الكبيرة في حجم النفقات العامة، وقد كانت نفقات التسيير أكبر من نفقات التجهيز، لكن خلال السنوات الأخيرة بدأت نسبة نفقات التجهيز إلى مجموع النفقات العامة تتجه نحو الارتفاع مع اتجاه نسبة نفقات التسيير نحو الانخفاض، مما يؤكد ضخامة المشاريع الاقتصادية الموجهة لبعث التنمية الاقتصادية.

- أما السياسة الإيرادية، فقد تميزت بزيادة حصيلة الإيرادات العامة وتنوع وتعدد مصادرها، مع سيطرة الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات عليها، مما جعل الإيرادات العامة للدولة مرهونة بتقلبات أسعار البترول في السوق الدولية.

- إن الزيادة المفرطة في حجم النفقات العامة، جعل الإيرادات العامة عاجزة على ملاحقتها مما أدى إلى تسجيل عجز مستمر في الموازنة العامة وبالأخص خلال السنوات الأخيرة.

- إن الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري جعل تقلبات الموازنة العامة (فائض، عجز) مرتبط باضطرابات أسعار النفط في السوق الدولية.

- بقدر ما ساهمت به السياسة المالية في استرجاع بعض التوازنات الاقتصادية الكلية، يبقي التوازن الاقتصادي العام في الجزائر مرهون بتقلبات الوضع الدولي وخاصة سعر البترول مما يؤكد الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري.

3- التوصيات

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكننا اقتراح التوصيات التالية:

- لابد أن تكون توجهات السياسة المالية ليس للتأثير على جانب الطلب الكلي فقط، وإنما للتأثير على جانبي العرض والطلب الكلي على حد سواء، إذ يسهل ذلك من مهمة معالجة الهزات والصدمات الاقتصادية وبالتالي ضبط التوازنات الاقتصادية الكلية.

- يجب على صانعي القرار مراعاة الجانب الاجتماعي عند تطبيق سياسات الإصلاح وإلا ستنعكس هذه الإصلاحات بالسلب على التنمية الاقتصادية الشاملة.

– لابد من الصرامة أكثر في تطبيق إجراءات السياسة المالية خاصة فيما يتعلق بالإنفاق العام الموجه نحو مشاريع البنية التحتية، و كذا النفقات الموجهة نحو مراكز البحث والتطوير.

– ضرورة تنويع وزيادة حصيلة الإيرادات العامة لملاحقة الزيادة المفرطة في حجم النفقات العامة والحد من العجز المزمن في الموازنة العامة، ويكون ذلك بإصلاح الإدارة الضريبية التي من شأنها أن تضع حدا للغش والتهرب الضريبي.

– ترشيد الإنفاق العام وتشجيع الجباية العادية على حساب الجباية البترولية، يمثلان الخيار الأمثل الذي تقوى به السياسة المالية في مواجهتها للهزات والصدمات الداخلية والخارجية، ذلك لأن الإيرادات البترولية هي وسيلة بعيدة عن إرادة ورقابة الدولة، حيث يصعب التحكم فيها مما ينعكس بالسلب على توقعات إيرادات الموازنة العامة، عكس الإيرادات العادية التي تعكس إرادة الدولة في جبايتها وإنفاقها.

– لابد من تدعيم التنسيق والتكامل بين السياستين النقدية والمالية من خلال إعادة النظر في استقلالية بنك الجزائر التي تبقى استقلاليته نسبية إذا ما قارناها بمعايير استقلالية البنوك المركزية.

– يجب أن تعمل وزارة المالية وبنك الجزائر جنبا إلى جنب في مراحل تصميم وتنفيذ ومراقبة السياسات المالية والنقدية لتلافي الآثار النقدية والاقتصادية غير المرغوب فيها التي قد تنشأ خاصة عن السياسة المالية.

4- أفاق الدراسة

على ضوء كل ما تقدم يمكننا اقتراح بعض المواضيع التي تشكل مجالا خصبا لبحوث قادمة وهي:

– دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر 2010- آفاق 2030.

– اتجاهات السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط- دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 2010-2022.

– واقع وأفاق تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لضبط التوازن الاقتصادي العام في الجزائر.

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1- أحمد رمضان نعمت الله وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

2- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **مبادئ علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.

3- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **النقود والتوازن الاقتصادي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

4- السعيد بريش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

5- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

6- أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

7- أشرف أحمد العدلي، **الاقتصاد الكلي النظرية والتطبيق**، بدون دار النشر، عمان، 2006.

8- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

9- جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

10- حسام داود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، 2005.

11- حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

12- حميد بوزيدة، **حباية المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

13- زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998.

14- سامي خليل، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة**، الكتاب الثاني، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994.

15- سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

16- سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة- النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة** منشورات الحبلي الحقوقية، الإسكندرية، 2006.

17- صالح الخصاونة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
18- صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
19- ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
20- ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
21- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
22- طارق فاروق الحصري، **التحليل الاقتصادي الكلي نظرة معاصرة**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
23- عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.
24- عبد العزيز علي السوداني، **أسس السياسة المالية مدخل تحليل قرارات المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.
25- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
26- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
27- عبد الواحد عطية، **الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
28- علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
29- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
30- فوزي عبد المنعم، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة نشر.
31- مايكل أبدجمان، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة**، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
32- محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
33- محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

34- محمد علي الليثي وآخرون، **مقدمة في علم الاقتصاد الكلي**، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1987.

35- محمود شهاب مجدي، **الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة السياسة المالية للنظام الرأسمالي**، الدار الجامعية الجديد للنشر، الإسكندرية، 1999.

36- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

37- ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

38- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

39- يونس أحمد البطريق ورمزي علي سلامة، **المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1995.

40- يونس منصور ميلاد، **مبادئ المالية العامة**، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1991.

ب- الأطروحات والمذكرات

41- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

ج- المداخلات

42- بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، **تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم**، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، يومي 24، 25 أفريل 2006.

د- التقارير

43- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2004، أكتوبر 2005.

44- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، أكتوبر 2009.

45- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، أكتوبر 2014.

46- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2018، فيفري 2022.

47- محمد لكصاسي، **التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2006**، وثيقة تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 06 نوفمبر 2007.

هـ- القوانين والمراسيم والأوامر

48- القانون رقم 84-17، المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقوانين المالية.

49- القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض،المؤرخ في 14 أفريل 1990.

50- قوانين المالية للسنوات 2014-2019 .

2- المراجع باللغة الأجنبية

a- les rapports

51- Banque d'Algérie, **évaluation économique et monétaire en Algérie**, rapport 2005.

52- Banque d'Algérie, **évaluation économique et monétaire en Algérie**, rapport 2009.

53- Banque d'Algérie, **évaluation économique et monétaire en Algérie**, rapport 2014.

54- Banque d'Algérie, **bulletin statistique, série rétrospectives, statistique monétaire 1964-2005, statistique de la balance des paiements 1992.2005**, juin 2006.

55- Banque d'Algérie, **évaluation économique et monétaire en Algérie**, rapport 2018.

56- ONS, **annuaire statistique de l'Algérie, résultats 2003-2005**, édition 2007.

b- sites internet

57- www. Mf. gov.dz.

58- www.ons.dz.

59-www.bank-of-algeria.dz/indicateur.htm

الملخص:

تهدف هذه الدراسة، إلى إبراز دور السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة 2010-2020. لقد تم التطرق في الجزء النظري من هذه الدراسة، إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من السياسة المالية و التوازن الاقتصادي، لاسيما المفاهيم و الأنواع و الأدوات...الخ.بينما تطرقنا في الجانب التطبيقي إلى مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر بشقيه الداخلي و الخارجي، و ذلك من خلال مؤشرات كل منهما، حيث تم دراسة تطور معدل التضخم و معدل البطالة كمؤشرين للتوازن الداخلي، و رصيد ميزان المدفوعات كمؤشر للتوازن الاقتصادي الخارجي.

وخلصت الدراسة إلى أن السياسة المالية التي طبقتها الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة، كان لها الفضل في ضبط بعض التوازنات الاقتصادية الكلية، وفي مقدمتها تخفيض معدل البطالة، و استقرار الأسعار (التضخم)، مما يعكس أهمية الأغلفة المالية المخصصة للإنفاق الحكومي. لتبقى بعض التوازنات الأخرى (ميزان المدفوعات) مرهونة بتغيرات الوضع الدولي، كتقلبات أسعار النفط، سعر الصرف، والمديونية الخارجية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، التوازن الاقتصادي، السياسة الاقتصادية، الاستقرار الاقتصادي.

Abstract:

This study aims to highlight the role of fiscal policy in controlling the economic balance in Algeria, during the period 2010-2020. In the theoretical part of this study, the basic concepts related to each of the financial policy and economic balance were discussed, especially the concepts, types, tools, etc., while we touched on the practical side to the extent of the contribution of financial policy to achieving economic balance in Algeria, with its two parts. The internal and external, through their respective indicators, where the development of the inflation rate and the unemployment rate were studied as indicators of internal balance, and the balance of payments balance as an indicator of external economic balance.

The study concluded that the financial policy applied by Algeria at the beginning of the third millennium was credited with controlling some macroeconomic balances, foremost of which is the reduction of the unemployment rate, and price stability (inflation), which reflects the importance of the financial envelopes allocated to government spending. Some other balances (the balance of payments) remain subject to changes in the international situation, such as fluctuations in oil prices, the exchange rate, and external indebtedness.

Keywords: fiscal policy, economic balance, economic policy, economic stability.